نحو فهم أعمق وأدق
للكيان الصهيوني

بقلم الرفيق جورج حبش
الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

أربعون عاما على تأسيس الكيان الصهيوني

الحكيم يكتب عن اسرائيل كدولة اقليمية كبرى

والدروس / الأخطاء التي رافقت

مسيرة مجابهتها

اربعـون عاماً مرت وانقضت على قيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين. اربعـون عاماً. هي عمـر النكبة الفلسطينية والعربية. والشتات الفلسطيني هي عمـر الاقتلاع والتشرد والطمس والتبديد. والقتـل والمجازر الجماعية التي تعرض لها شعبنا على يد العصابات الصهيونية والقوى المتآمرة معها.

اربعون عاماً حافلة بالمقاومة والتصدي والكفاح الذي لايلين الذي خاضه شعب فلسطين وشـعوب امتنا العربية من اجل الحفاظ على شخصيته وهويته و في سبيل الظفر بحقوقه واسترداد وطنه المغتصب.

في عام ١٩٤٨، تحقق للعصابات الصهيونية ماتريد وتحولت افكار هيرتزل التي ضمنها كتابه «دولة اليهود» الى دولة لليهود فعلاً، على ارض فلسطين وامكن لهذه العصـابات المسلحة باقصى درجات الدعم الامبريالي عامة والبريطاني على وجه الخصـوص، ان تقيم دولتهـا «تحت مظلة الشرعيـة الدولية» التي جسدها قرار التقسيم رقم (١٨١) بل وامكن لهذه العصابات ان تذهب بعيداً في «ترجمة» هذا القرار بما اطاح بحدود الدولة الفلسطينية كما رسمها القرار المذكور.

وماهي الا اشهر قليلة، حتى اكتملت المؤامرة فصولاً بعقد «مؤتمر اريحا» واعلان النـظام الهاشمي ضم الجزء المتبقي من فلسطين الى «المملكة الاردنية الهاشمية» ولتغيب بعد ذلك ولسنوات طويلة كلمة فلسطين عن قاموس السياسية والجغرافية في محاولة شرسة لمحوها من الذاكرة الفلسطينية.

و إذا كان الخامس عشر من ايار ١٩٤٨ يصلح باعتباره «تاريخاً رسمياً لقيام دولة العدو» الا ان التاريخ الفعلي لنشوء هذه الدولة ابعد من ذلك بكثير. فتاسيس هذا الكيان جاء امتداداً لمرحلة بناء شاملة استمرت ثلاثين عاماً من وعد بلفور ١٩١٧ وحتى قرار التقسيم حيث كانت الوكالة اليهودية تقوم بدور الدولة داخل الدولة وتمارس صلاحياتها هذه على اوسع نطاق سياسي واقتصادي وعسكري واجتماعي.

وهـذه المـرحلة ـ مرحلة التبني الرسمي المعلن للمشروع الصهيوني من قبل الامبـريالية البريطانية ـ هي امتداد لعشرين عاماً من الجهود التحضيرية التي اتخذت طابعها المنظم الشامل منذ مؤتمر «بال» في سويسرا عام ١٨٩٧ والذي جاء بدوره استكمالاً وتتويجاً لحركة حدل وحوار رافقت نشوء الصهيونية منذ اواسط القرن المنصرم.

ولعله هنا بالضبط يكمن سبب «المفاجأة الاسرائيلية» في الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ فالذين كانوا يرون في هذه الحرب «نزهة قصيرة» ظنوا انهم يواجهون «نفراً قليلاً من شذاذ الآفاق» ولم يكونوا على دراية كافية بتطور «القوة الاسرائيلية» في مختلف الميادين البشرية والاقتصادية والتسليحية والعسكرية والتي تفوقت بشكل ملحوظ على «القوة العربية» التي دخلت الحرب، ليس على المستوى النوعي ـ التسليحي، فحسب بل وعلى المستوى الكمي ـ البشري كذلك.

وقد ترافق ذلك مع تفاقم عجز وخيانة الرجعية العربية واستشراء مظاهر التخلف والتفكك في الأوضاع العربية، فكانت حرب ١٩٤٨ بين فريقين الأول الاسرائيلي الذي يعيش حاضره ويبني مستقبله على مختلف الصعد والمستويات والفريق الثاني العربي الخارج من رحم التركة العثمانية الثقيلة والذي احتجز تطوره الفعلي عند حدود العام ١٩١٨ بفعل السيطرة الامبريالية وتقاسم النفوذ وتقسيم المنطقة بين المراكز الامبريالية الاساسية آنذاك.

لهذا كله فقد شكلت هزيمة ١٩٤٨ تقاطعاً نموذجياً لاطماع الصهيونية مع التواطؤ الاستعماري مع عجز وخيانة الرجعية العربية وتاسيساً على ذلك كان من البديهي ان تتقاطع الدعوة لاسترداد فلسطين بالدعوة للتخلص من الانظمة العربية الرجعية الفاسدة بالدعوة للتحرر من الاستعمار.

وساهم الاختلال الذي كان قائماً في ميزان القوى على الساحة الدولية آنذاك في انجاح المسعى الامبريالي ـ الصهيوني في اقامة «اسرائيل» فالاتحاد السوفياتي الخارج من الحرب مثخناً بجراحه ومعه دول المنظومة الاشتراكية الفتية لم يكن في وضع يمكنه من احباط هذا المخطط ناهيك عن التقديرات والتصورات الخاطئة التي بنيت عليها العديد من المواقف حيال الكيان الصهيوني سواء تلك المتصلة بما يسمى «بحق تقرير المصير لليهود» او تلك المتعلقة بفرص واحتمالات «التطور الديمقراطي للدولة العبرية الفتية».

لقد ظن العديد من اوساط الراي العام العالمي ان «اسرائيل» دولة اليهود الضحايا الذين دفعوا اكثر من غيرهم ـ بالمعنى النسبي ثمن صعود الوحش النازي في اوروبا ستكون «الحمل الوديع» ـ واحة الديمقراطية ـ في المنطقة. وساهمت الآلة الاعلامية الغربية والصهيونية في نشر هذه الصورة والترويج لها. محققة نجاحات ملحوظة لم يستطع الراي العام العالمي ان يتخلص كلياً من براثنها حتى

بعد مرور اربعين عاماً على قيام الكيان الصهيوني رغم التبدل الجاد والملحوظ في صورة ومكانة «اسرائيل» على الساحة الدولية. حيث اخذت صورة «الذئب الكاسر» الذي يطلق الرصاص على الاطفال والنساء والشيوخ ويرتكب المجازر الجماعية تحل تدريجياً محل صورة «الحمل الوديع» المهدد دوماً «بالبربرية العربية» و«الارهاب الفلسطيني».

اليوم، تكون قد مضت اربعة عقود على تاسيس هذا الكيان، اكثر من نصفها كان في ظل وجود الثورة الفلسطينية المسلحة المعاصرة. خلال هذه الفترة وقعت ست حروب (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) فضلاً عن المناوشات والاعمال العسكرية المحدودة التي لم تنقطع طوال المدة، والنتيجة الاجمالية لهذه العقود الاربعة من الصراع كانت في المحصلة لصالح العدو.

لقد استطاعت الحركة الصهيونية خلال هذه السنوات ان تحقق جملة من الاهداف الاستراتيجية اهمها:

ا ـ الاعلان عن قيام الدولة على مساحة اوسع من حدود قرار التقسيم كنتيجة لحرب عام ١٩٤٨.

ب ـ توسيع حدود هذه الدولة على مساحة تزيد عن حدود فلسطين كلها وبضمنها جزء من سوريا ومصر. كنتيجة لحرب حزيران ١٩٦٧ وامتداد نفوذها العسكري المباشر الى الداخل اللبناني كنتيجة لحربي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢.

جـ ـ ترسيخ البنية الداخلية للدولة على المستويات الاقتصادية ـ الاجتماعية وعلى المستوى العسكري وذلك في اطار خطة استراتيجية شاملة.

د ـ تزايد القبول بها عبر التقاء المصالح او بفعل الامر الواقع خصوصاً في السنوات العشر الاخيرة التي اعقبت التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد.

هـ ـ امتلاكها زمام المبادرة من خلال ميزان قوى مختل بشكل واضح لصالحها.

ان حصيلة ماتحقق لدولة العدو خلال السنوات الاربعين الماضية قد نقل «اسرائيل» من دائرة «الملجأ» او «الوطن القومي» الى مصاف «الدولة الاقليمية العظمى» التي تبرز اليوم بوصفها اكبر تهديد ليس لمستقبل الشعب الفلسطيني والشعوب العربية فحسب بل وتطال تهديداتها وحدود المجال الحيوي للقوة الاسرائيلية «النطاقين الاقليمي والدولي».

ولاعتبارات عديدة فان النجاح الذي حققه العدو هو في واقع الامر اكبر من الظاهر بكثير وذلك لاعتبارين اساسيين الاول ان حركة الفريق الفلسطيني العربي هي باتجاه التاريخ في حين ان مسيرة المشروع الصهيوني هي عكس ذلك والاعتبار الثاني يتعلق بحجم الموارد المفترض ان تكون لدى الفريق العربي، والتي هي على مختلف الصعد اكبر بما لايقاس مع الموارد المتاحة للعدو.

ومع ذلك فان حصيلة الصراع كانت لصالح الفريق الاضعف من حيث موارده وانسجام مشروعه مع حركة التاريخ، ان فشلا او نجاحاً يستمر كل هذه العقود الطويلة من الزمن وبالضخامة التي كان عليها الفشل او النجاح على السواء لايمكن وصفه الا بالفشل او النجاح الاستراتيجي.

ان هذه الحقيقة المرة لايجوز ان تغيب عن اذهاننا في اي لحظة من اللحظات ولايجوز كذلك ان نغمض الاعين عن حقائق ومجريات الصراع العربي ـ الصهيوني تحت اي عذر او ذريعة، ومهما كانت هذه الحقائق صعبة وقاسية ومؤلمة، فالشرط الاول لنجاح المواجهة يكمن في الادراك العلمي الدقيق والواضح لطبيعة الصراع الجاري وطبيعة اطرافه واهدافهم والشروط الموضوعية والذاتية التي يعملون يتحركون من خلالها.

ولسنا بحاجة هنا للقول او التاكيد ان الفشل الذي مني به الفريق العربي في ذا الصراع لم يكن مرده يوماً ضعف في استعدادات الجماهير وقواها الطليعية ابذل والتضحية والعطاء، ولعل خير دليل على ذلك ان الذكرى الاربعين المشؤومة قيام «اسرائيل» تمر هذه الايام في ظل احتدام الصراع بين الشعب الفلسطيني وهذا كيان السرطاني المزروع فوق تراب وطنه، فهاهي الانتفاضة المباركة في وطننا لتحتل تدخل شهرها السادس دون توقف او انقطاع في واحدة من اهم المواجهات شعبية البطولية التي قل نظيرها.

لكن رغم هذه الحقيقة الناصعة يبقى السؤال المطروح لماذا فشلنا حتى الان في حر هذه الهجمة الصهيونية المدعومة من الراس حتى اخمص القدمين بكل ما بجهه الالة والترسانة الامبريالية؟ لماذا لم تنجح الاجيال المتعاقبة في فرض لتكفاء على هذا المشروع الذي نجح في ان يحقق قفزة نوعية جديدة كل بضعة عقود؟

ان هذا بالطبع يفرض علينا نحن اولا كقوى وطنية ونورية فلسطينية و اسا

كقوى وطنيه وتقدمية وقومية عربية ان تقف وقفه مراجعة مع الذات لهذه التجربه الطويلة والبحث عن مكمن الخطأ الذي تسبب في هذا الفشل الاستراتيجي الذي لحق بالفريق العربي لان وضع اليد على جذر المشكلة هو البداية الصحيحه لاية انطلاقة صحيحة بعيداً عن اي فزع من ممارسة هذه المراجعة النقدية الشاملة، بعيداً عن ردات الفعل السياسية والتعلم المتشنج اللذين يدفعان للهروب الى الخلف والى الامام وحتى تصبح الاحداث الضخمة والخبرات المتراكمة سببا في تعلم عميق ومنهجي واستفادة حقيقية من الخبرة مدفوعه الثمن دما وتضحيات جسام.

لقد خاضت اسرائيل حروبها ضد العرب ضمن اطار استراتيجية شاملة واضحة لاهداف والمعالم، رسمت خطوطها الرئيسية وثوابتها العامة، منذ اكثر من تسعة عقود من السنين، وفي اطار الاستراتيجية الشاملة ذاتها ـ خاضت اسرائيل معركه بناء القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ العلمية ـ التكنولوجية، جنباً الى جنب مع بناء القوة العسكرية المتطورة، التي تعتمد نظرية السلسلة القوية وليس الحلقة المركزية تلك النظرية التي تنطلق من ان قوة السلسلة ليست اكبر من قوة الحلقه الأضعف فيها، لذلك يجري العمل لتمتين كافة حلقات السلسلة وليس الاكتفاء بحلقه مركزية قوية وحلقات اخرى ضعيفة لذا لم يكن مفهوم «القوة» وفق هذه النظرية سوى التعبير الشامل عن القوة بمعناها الاقتصادي والبشري والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والعسكري الذي يفترض شتى الاحتمالات في العلاقة مع المركز الامبريالي فيسعى لتحويل «القوة المستعارة» الى «قوة ذاتية» ويفترض في الفريق المعادي «الفريق العربي» افضل استخدام لموارده القائمة والمتطورة والمحتملة ويتسرف على هذه القاعدة.

ولعله هنا يكمن السبب في نجاح العدو في الوصول الى ضفاف الدولة الاقليمية الكبرى وهو التعبير «العصري» عن المفهوم التوراتي «اسرائيل الكبرى» ليس بالمعنى الجغرافي المتعارف عليه ـ وهو المعنى الذي لم يسقط من حسابات الاستراتيجية الصهيونة الشاملة ـ بل بالمعنى الحديث لمفهوم «القوة».

في مقابل ذلك كيف كانت صورة الفريق العربي الذي شكل الطرف الآخر من معادلة الصراع المحتدم في المنطقة منذ بدايات القرن الحالي؟

لن نتحدث طويلا عن عجز الرجعية وخيانتها. فالتاريخ الحديث للمنطقة حافل بسجل اسود تشير الى ابرز محطاته فقط بدءاً من الموقف الرجعي المتآمر على اضراب الاشهر الستة عام ١٩٣٦، مروراً بالموقف ذاته اثناء ثورة ١٩٣٩ عطفاً على الدور العاجز والمسرحي المكشوف في حرب ١٩٤٨ وانتهاءً بكل السجل المعروف بعد ذلك التاريخ.

مانود الاشارة اليه في هذا المقال، هو بالضبط الموقف والسياسة الاستراتيجية التي اتبعها الفريق الوطني العربي خلال هذه العقود الاربعة من المواجهة.

هل كان لدى هذا الفريق استراتيجية مواجهة شاملة واضحة المعالم والاهداف يعمل في هديها ويسترشد بها؟

ان الجواب الواضح والقاطع هو بالطبع كلا.

قد يقال الكثير في اسباب غياب هذه الاستراتيجية الشاملة والتصرف بوهم وجود مثل هذه الاستراتيجية وهذا اخطر. لكن الامر الواجب تاكيده، ان البرجوازيه الوطنية العربية التي تصدرت حركة التحرر الوطني العربية منذ مطلع النصف الثاني من هذا القرن لم تكن بحكم طبيعتها المتخلفة والقاصرة قادرة على صياغة مثل هذه الاستراتيجية، كما لم تكن قوى «البديل الثوري» البديل الطبقي لهذه القيادة في ظل مازقها المستمر حتى يومنا هذا بقادرة على صياغة مثل هذه الاستراتيجية فكيف يمكن لنا ان نتصور وجود استراتيجية مجابهة مشتركة شاملة تتوحد من خلالها وتنتظم الجهود والطاقات المختلفة لفصائل حركة التحرر الوطني العربية؟

حتى المشروع الناصري والذي مهما قيل ويقال حوله، فانه وفر الفرصة للمرة الاولى لحركة التحرر العربية ان تنتزع زمام المبادرة بيدها في المنطقة حتى هذا المشروع لم يكن يستند الى استراتيجية شاملة، باعتراف زعيمه ومؤسسه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وفي ظل هذه الحقيقة، كيف يمكن لنا ان نتصور امكانية ظفر الفريق العربي بمحصلة هذا الصراع، والى حد يمكن القول بجدية مشروع المواجهة الذي رفعت رايته قوى وفصائل عديدة متعاقبة طوال السنوات الاربعين الماضية.

نطرح هذه الاسئلة والتساؤلات وفي اذهاننا ان الوقت من دم واننا لانملك الحق في ممارسة لعبة الخطا والصواب.

نطرح مثل هذه الاسئلة والتساؤلات باعتبارها دعوة لكل قوانا وفصائلنا ومثقفينا لاعطاء هذه المسالة الحيوية الحاسمة الاهمية التي تستحق.

نطرح هذه الاسئلة والتساؤلات دون وهم بان ما سنقدمه سيحمل الاجابة الشافية الوافية، بقدر ماهو اسهام متواضع في بلورة استراتيجية المواجهة الشاملة للهجمة الصهيونية والامبريالية ـ الرجعية.

وكما اشرنا فان نقطة البدء الصحيحة للانطلاقه الصحيحة تتمثل في معرفه ماهية العدو من هو هذا العدو الذي نجابه، ماذا يريد وماذا يمتلك من اوراق قوة ونقاط ضعف، اين اخطانا في التجربة واين اصبنا وكيف نقوم بعد ذلك بعملية التعبئة والتنظيم والتحشيد لمواردنا وقوانا في هذه المعركة الضارية؟

كيف نفهم العدو الاسرائيلي؟

نقطة البدء في اي استراتيجية شاملة، تتجسد في معرفة ماهية العدو. يجب ان نفهم عدونا فهماً علمياً متطوراً ومترابطاً، واقول فهماً علمياً لان الكثير من المفاهيم التي نمتلكها حول هذا الكيان تتسم بالغيبية والتصورات التسطيحية المسبقة، كتلك التي تقسم العالم الى معسكرين للخير المطلق والشر المطلق، والتي لاترى اختلاف وتنوع وتعدد المساحات اللونية بينهما، او تلك التي لاتكف عن التحدث عن «مازق العدو» وازمته الخانقة وتخبطه وارتباكه والتي يوحي اصحابها عن قصد او غير قصد، وكان انهيار هذا العدو قد بات مسالة وقت ليس إلاّ.

واقول فهماً متطوراً لاننا امام كيان متغير ومتحول، لذا لايجوز لنا ان نكتفي بالمواقف المسبقة، ولايجوز لمعارفنا ان تتوقف عنده، فاسرائيل اليوم ليست اسرائيل عام ١٩٤٨ وعلينا ان نواكب بمعارفنا حركة هذا الكيان ولانجعل من هواجسنا ورغباتنا برهاناً نظرياً نلوي به عنق الحقائق.

واقول ايضاً فهماً مترابطاً، لاننا لسنا بصدد مشكلة تتحصر بعدو يقدر بثلاثة ملايين يهودي يزيدون قليلاً او كثيراً، ذلك ان جذر المشكلة يكمن في ترابط هذا المشروع ـ العدو ـ مع حلقتين مركزيتين لابد من اخذهما بنظر الاعتبار عند اية دراسة او بحث:

الاولى: تتمثل بالحركة الصهيونية العالمية التي تمد هذا الكيان بنسغ حياته بشرياً ومادياً وروحياً.

الثانية: المركز الامبريالي الذي بدونه لايمكن فهم صيرورة تطور وقوانين تطور هذا الكيان، ولايمكننا كذلك سبر غور الافاق الاستراتيجية التي يرفع لواءها.

وغني عن التاكيد ان اهمية هاتين الحلقتين لاتلغي اهمية دراسة الموضوع بارتباطه بحركة وتطور «الرجعية العربية» التي وجدت في هذا الكيان الاداة المثلى لاحتجاز تطور المنطقة وعرقلته ووسيلة يمكن الاعتماد عليها في الحفاظ على بقائها في سدة السلطة.

وهكذا تبدو اهمية المعرفة العلمية المتطورة المترابطة لهذا الكيان بوصفها الحلقة الاولى في عملية صياغة استراتيجية شاملة للمواجهة.

ونقطة البدء في محاولتنا تقديم «صورة واقعية» عن هذا الكيان تنطلق من الاقرار - اقرارنا - بان اسرائيل عام ١٩٨٨ ليست على الاطلاق هي اسرائيل عام ١٩٤٨ - لابالمعايير الاقتصادية والاجتماعية ولا بالمعايير العسكرية - الاستراتيجية فضلاً عن المعيار البشري.

فقد جرت خلال هذه العقود الاربعة سلسلة تطورات نوعية وضعت هذا الكيان في خانة «القوة الاقليمية الكبرى» مع كل ماستتبعه ذلك من تغييرات ليست على المستوى الداخلي - الإسرائيلي - فحسب - بل وعلى مستوى علاقاته بالمركزين الصهيوني والامبريالي وعلى مستوى نظرته لحدود الدور الاقليمي والدولي المناط به.

ولكي يبدو واضحاً مغزى مانريد الذهاب اليه من قول سنكتفي هنا بوقفة سريعة امام ابرز اتجاهات هذا التغير في الموقع والدور الذي طرا على اسرائيل سواء في حدود الداخل - البنية الاقتصادية - الاجتماعية - او على مستوى السياسة الخارجية والاستراتيجية العليا لهذا الكيان.

■ اولاً: حقيقة الأوضاع الاقتصادية في الكيان الصهيوني

قبل الدخول في رصد وتحليل ابرز المؤشرات الاقتصادية في اسرائيل يجدر التوقف امام الاطار الاستراتيجي العام الذي جرت من خلاله وفي اطاره جملة التحولات الاقتصادية في هذا الكيان، كما يجدر التوقف امام ابرز العوامل الاستثنائية المساعدة التي جعلت نمو وتطوره الاقتصادي يسير وفق خط بياني غير مالوف في ظروف التطور الطبيعي العادي لاي مجتمع من المجتمعات

اسرائيل كيان متحول بل وسريع التحول والتبدل وفقاً للظروف «الخاصة» التي يعيش ويتطور من خلالها. لذا فان المفاهيم المسبقة والتصورات الغيبية والاقانيم الجامدة التي ينظر بها الى هذا الكيان لاتصلح بتاتاً في فهم حقيقته القائمة وتفضي باصحابها حتماً الى اوخم العواقب.

ووفقاً لهذه النظرة يمكن القول إن اسرائيل نجحت في اعادة صياغة علاقاتها مع المركز الامبريالي على قاعدة الإداة الشريك بدل الاداة الاجير، وفي ضوء ذلك لم يعد ممكناً الحديث عن اسرائيل العبء بل اسرائيل الكنز الاستراتيجي والشريك المربح للامبريالية العالمية.

لقد عمقت حرب ١٩٦٧ على وجه الخصوص هذه المعادلة في العلاقة بين المشروع الصهيوني والمشروع الامبريالي حيث بات للاول خصوصية اوضح واكبر في اطار الثاني. كما احدثت الحرب تبدلاً جدياً في نظرة اسرائيل لنفسها ولدورها تعمقت بعد حرب عام ١٩٧٣، وهو مانستشفه في حديث بعض المنظرين الاسرائيليين الاستراتيجيين الذين دعوا الى «تصميم امني - استراتيجي سياسي ينطوي على اصالة كبيرة في مستوى النظرية الامنية والاستراتيجية العليا القومية، بهدف منح دولة صغيرة وضعيفة من الناحية الكمية كاسرائيل قوة الدولة القوية والكبيرة». وهو الوضع الذي لاتوفره فقط الطاقة المحتملة لوسائل القتال التي تمتلكها اسرائيل على الفتك، بل كل السلسلة التي لاتشكل القدرة العسكرية الا واحدة من حلقاتها. لذا فقد جرت الدعوة لتقوية جميع حلقات السلسلة اذ «ان السلسلة كما هو معروف ليست اقوى من الحلقة الضعيفة فيها».

ان الجوهري فيما سبق ايراده على لسان بعض الاستراتيجيين الاسرائيليين هو ان اسرائيل لم تعد المؤسسة العسكرية التي لها دولة، بل الدولة التي لها مؤسساتها العسكرية. وإذا كانت الاخيرة هي الحلقة الاقوى فقد صار لزاماً الارتفاع بمستوى بقية الحلقات الاقتصادية والاجتماعية - والبشرية - العلمية الى الدرجة ذاتها من القوة. وهذه المعادلة هي بالضبط التي حكمت البرامج الاقتصادية لهذا الكيان. ومن منظور هذه الرؤية جرى التعامل بين المركزين الامبريالي والصهيوني. فبات للمساعدات الاقتصادية قيمة استراتيجية لاتقل اهمية وخطورة عن المساعدات العسكرية بخلاف العلاقات المعتادة بين دول المعسكر الامبريالي ودول الاطراف المتخلفة - العالم الثالث

وفي ظل هذه الرؤية - المخطط الاستراتيجي تم توظيف كافة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والاقتصادية والتسويقية لخدمة مشروع «القوة الاقليمية العظمى» فكيف تم ذلك؟ وماهي حصيلة السنوات الاربعين المنصرمة

في وضع اسرائيل من غير الممكن تجاهل الدور الحاسم الذي كان للخارج في توفير نسبة حاسمة من (١) الموارد البشرية وتحديداً عالية التاهيل منها (٢) الرساميل المتدفقة دون انقطاع مما ادى الى درجة من الرسملة لم يكن للتراكم الداخلي أن يؤمنها على الاطلاق (٣) تسهيلات تسويقية انتهت الى شبه اندماج كامل لاسرائيل في السوق الامبريالية، وبشروط ملائمة جداً، تدفع الى الجزم بانه جرى التعامل مع اسرائيل بوصفها واحدة من دول المركز الامبريالي وليس من دول المحيط.

هذه الحقائق لايجادل فيها اثنان. لكن الأمر الذي لم يعط مايستحق من الاهتمام وأثار ومايزال يثير بعض الالتباس عند العديد من الأوساط المعنية هو كيف جرى استخدام هذه الموارد وكيف وظفت اسرائيل هذه المساعدات في خدمة مشروعها الخاص المرتبط والموازي للمشروع الامبريالي العام؟

أولاً: الموارد المالية:

خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٥٠ - ١٩٨٤ تدفقت على اسرائيل موارد مالية هائلة، تقدر بحوالي ٩٢ مليار دولار حسب اسعار ١٩٨٠ اكثر من ثلثيها جاء من الولايات المتحدة، تليها المانيا الاتحادية والحركة الصهيونية العالمية فالمساعدات والقروض والهبات الأخرى من مختلف الدول الامبريالية

وخلال الفترة نفسها جرى تخصيص ٩٦ مليار دولار باسعار ١٩٨٠ كذلك للاستثمار في الداخل. الامر الذي يشير الى ان التحولات المالية من الخارج لم تذهب للاستهلاك او للمجالات غير المنتجة بل للتكوين الراسمالي. وهذا الرقم يعادل ربع الناتج القومي في اسرائيل وهي من اعلى النسب في العالم.

وبهذا نصل الى خلاصة هامة مفادها «ان ارتفاع عبء الامن على اسرائيل لم يمنعها من بناء قاعدة اقتصادية متطورة خصصت لها ربع انتاجها القومي».

وبالدخول اكثر في تفاصيل انفاق هذه المبالغ الطائلة نلحظ ان ٦٤ مليار دولار اي حوالي ثلثي التكوين الراسمالي الاجمالي، قد استثمرت في ميادين ذات طابع

انتاجي(بناء ادوات آلات وغيرها) في حين لم يرتفع نصيب القطاع العائلي (مقتنيات الافراد من السلع المعمرة والمباني) عن ثلث اجمالي التكوين الراسمالي.

وترتب على ذلك ارتفاع درجة الرسملة في مختلف القطاعات الانتاجية.

- ففي الزراعة مثلاً. ارتفع نصيب الاراضي المروية من ١٨٪ عام ١٩٤٩ الى حوالي ٥٠٪ عام ١٩٨٤، وتقدمت المكننة خلال هذه الفترة فارتفع عدد الآلات الزراعية من ١٣٠٠ آلة عام ١٩٤٩ الى ٢٩،٩ الف آلة عام ١٩٨٤، وارتفع الاستهلاك الشخصي للفرد الاسرائيلي من المياه الى ٢٦٠ ليتر يومياً مقابل ٦٠ ليتر للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية.

- وفي قطاع الكهرباء: ارتفع الناتج من ٤٦٤ مليون كيلو واط عام ١٩٥٠ الى ١٢،٩ مليار كيلو عام ١٩٨٤ يذهب اكثر من ثلثها الى قطاع الصناعة.

ودخلت التكنولوجيا النووية هذا الميدان من اوسع ابوابه، سواء في توليد الكهرباء او تحلية المياه.

- وفي قطاع الصناعة جرى خلال عام ١٩٥٠ - ١٩٨٤ استثمار ١٥ مليار دولار، منها قرابة ١١ مليار نصيب الآلات التكنولوجية الحديثة، وبهذا يكون نصيب هذا القطاع قد ارتفع من ١٣٪ من اجمالي التكوين الراسمالي في الستينات الى ١٥٪ في السبعينات والى ٢١،٣ بالمئة في الثمانينات.

وقد بلغ تركيز الاستثمار في هذا القطاع حداً قياسياً هاماً اذ مقابل كل عامل صناعي واحد توجد استثمارات صناعية تقدر بحوالي خمسين الف دولار في المتوسط وهذه نسبة مرتفعة للغاية.

ثانياً: الموارد البشرية وقوة العمل المؤهلة في الاقتصاد الاسرائيلي:

بموازاة الرسملة المكثفة التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي جرى توظيف قوة العمل المتاحة لهذا الاقتصاد باقصى ملتكون عليه الكفاءة، سواء بالنسبة للمهاجرين الجدد الذين يغلب عليهم طابع التاهيل العلمي المتقدم، او بالنسبة لاستخدام العلم في رفع درجة تاهيل «العمال المقيمين» او عبر خلق ميادين جديدة وفتح ابواب جديدة للاستفادة من عمل المراة على نطاق واسع، واخيراً من خلال توظيف اليد العاملة العربية الرخيصة وغير المؤهلة للقيام بالاعمال - من الدرجة

الثالثة ـ التي يترفع العامل الاسرائيلي عن القيام بها. وينمو باتجاه العمل في الميادين التي تحتاج الى الكفاءة والاختصاص.

خلال الفترة من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤ بلغ عدد المهاجرين الى اسرائيل مليون وثلاثة ارباع المليون مهاجر. استقر منهم في فلسطين مليون و٤٠٠ الف شخص تراوحت نسبة من هم في سن العمل ويحملون تاهيلاً عالياً بين ٢٥ ـ ٣١٪ خلال اعوام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٤

وفي ضوء المعلومات المتوفرة عن تركيب الهجرة. يمكننا القول انه وصل الى اسرائيل خلال الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٨٤ ـ بين ٤٩ الف الى ٦٥ الف شخص يحملون تاهيلاً عالياً. ومن بين هؤلاء مايتراوح بين ١٨ ـ ٢٦ الف مهندس ومايتراوح بين ١٠ آلاف الى ٨ر١٣ الف طبيب.

الفترة بين عامي ١٩٧٢ ـ و١٩٨٤ شهدت اوسع تدفق من المهاجرين ذوي التاهيل العالي. ففي حين بلغ اجمالي المهاجرين خلال هذه السنوات ٣٥٪ من اجمالي المهاجرين بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٤ بلغت نسبة الاطباء والمهندسين حوالي ٧٠٪ من اجمالي عدد الأطباء والمهندسين الذين تدفقوا الى اسرائيل خلال الأعوام من ١٩٥٥ ـ ١٩٨٤.

ان هذه الارقام تعني ببساطة ثورة كاملة ومجانية في تركيب قوة العمل الاسرائيلية كان وسيكون له ابلغ الاثر في صياغة الرؤية الاسرائيلية ان في مجال الاقتصاد او في مجال الاستراتيجية العليا.

واضافة الى ذلك كانت المؤسسات التعليمية داخل اسرائيل تخضع لتطوير وتوسيع مستمرين. وتنتج سنوياً آلاف الخريجين (ركان الاستدلال على ذلك من متوسط سنوات الدراسة بين الافراد الذين تزيد اعمارهم عن ١٤ سنة ففي حين كانت نسبة الذين حصلوا على ١٦ سنة دراسية او اكثر من مجموع السكان الذين تزيد اعمارهم عن ١٤ سنة تساوي ٣,٦٪ عام ١٩٦١ ارتفعت عام ١٩٧٠ الى ٤,١٪ وفي عام ١٩٧٥ الى ٧٪ وفي عام ١٩٨٠ الى ٨,٥٪ ثم الى ٩,٨ عام ١٩٨٤.

اي ان الزيادة قد بلغت قرابة الثلاثة اضعاف في حجم الثروة العلمية كذلك كحد ادنى.

ومن بين اهم النتائج التي افضى اليها التطور العلمي من جهة والتركيب الداخلي

للسكان في اسرائيل من جهة اخرى ارتفاع نسبة قوة العمل بين هؤلاء لتبلغ ٣٧٪ من اجمالي السكان اليهود (٢٢ بالمئة من فلسطين ١٩٤٨) وهي نسبة مرتفعة يلعب تشغيل المراة الاسرائيلية على نطاق واسع اثراً هاماً فيها. اذ بلغت ٦٧,٥ امراة مقابل كل مئة رجل عام ١٩٨٤ في حين كانت عام ١٩٧٢ ٥٢ امراة مقابل كل مئة رجل يهودي. في حين بلغت النسبة عند النساء العربيات عام ١٩٨٤ (١٧,٥) امراة عربية مقابل كل مئة عامل عربي

إن اهم دلالات التطور في نسبة تشغيل المراة اليهودية هي انتقال ١١٢,٢ الف شخص من موقع المستهلكين غير المنتجين الى موقع المنتجين بفضل رفع نسبة اسهام المراة في العمل. وهذا بحد ذاته يشكل تعويضاً كبيراً لقوة العمل غير المنتجة خصوصاً في قطاع الامن. وهذا الرقم قريب كذلك من حجم العمالة العربية «المستوردة» من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ والذين بلغ عددهم عام ١٩٨٤ ١٢٥٠ الف عامل ماجور يوفر عملهم في اسرائيل الفرصة للمخطط الاسرائيلي لاعادة توزيع الطاقة البشرية الاسرائيلية على الفروع الاقتصادية المختلفة وتوجيهها نحو المراحل الانتاجية الارقى في حين يستوعب العمال العرب في اسفل السلم الانتاجي.

وهكذا يتضح لنا ان اسرائيل لم تتمتع بالموارد البشرية عالية التاهيل التي شكل تدفقها من الخارج ثورة في تركيب العمالة الاسرائيلية فحسب. بل وعملت كذلك على توفر اقصى شروط الاستثمار لليد العاملة في الداخل حيث عملت على رفع مستوى تاهيلها. وزيادة اسهام المراة فيها. والاستفادة من الفرصة التي تقدمها «العمالة العربية» المتدفقة من الضفة والقطاع المحتلين.

ثالثاً: التسهيلات التسويقية للاقتصاد الاسرائيلي:

اذا كانت اسرائيل قد نجحت في ضمان تدفق سيل الموارد المالية والبشرية وفي توظيفها واستثمارها وفق مخطط علمي يضع نصب عينيه الاهداف الاستراتيجية العليا لهذا الكيان. فكيف نجحت اسرائيل في حل مشكلة السوق؟

يمكننا في معرض الإجابة ان نلحظ ثلاثة وسائل عالجت بها اسرائيل مشكلة السوق:

ـ الوسيلة الاولى: توسيع السوق الداخلي: وذلك عبر نمو عدد السكان ـ الطبيعي من جهة والناجم عن تدفق سيل المهاجرين من جهة اخرى.

فضلاً عن رفع درجة الرسملة ومستوى التشغيل الذي ساهم بدوره في رفع الطلب على السلع والخدمات وادى الى تنشيط الدورة الاقتصادية...

التجات اسرائيل الى وسيلة متبعة. هي ممارسة سياسة تضخمية تستهدف تبديل احد انماط السلوك الاجتماعي الا وهو الميل للاكتناز لصالح نمط آخر هو انفاق المدخولات وتحويلها الى سلع ثابتة. لقد حاربت اسرائيل اثر الانكماش - بالسياسة التضخمية وهي وسيلة معروفة في الاقتصاديات الراسمالية.

- الوسيلة الثانية: توسيع السوق على الطريقة الاستعمارية، عبر الاحتلال حيث بات من المعروف ان اسرائيل كانت تواجه اولى واخطر ازماتها الاقتصادية البنيوية - ازمة فيض الانتاج - عشية حرب ١٩٦٧ وذلك في اعقاب استكمال البرنامج التصنيعي الشامل الذي نفذ باموال التعويضات الالمانية.

ان سوق المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بموارده وقدارته الاستهلاكية يشكل بين ربع وثلث السوق الاسرائيلية ذاتها. وهي سوق مضمونة - لانها شبه محتكرة لاسرائيل، حيث تهيمن على ٩٠ بالمئة من واردات المناطق المحتلة وحيث بلغ اجمالي صادرات اسرائيل اليها ٦٣٧,٥ مليون دولار عام ١٩٨٤ في حين كانت عام ١٩٦٨ ٥٠,٩ مليون دولار.

وقد تطور العجز في الميزان التجاري بين اسرائيل والمناطق المحتلة من ٣٦,٧ مليون دولار عام ١٩٦٨ - الى ٤٤٢,١ مليون دولار. فائض في الميزان التجاري لصالح اسرائيل عام ١٩٤٨ وهذا الفائض غطى ١٧,٥٪ من اجمالي العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي عام ١٩٨٤.

وتعتبر المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ اكبر مستورد منفرد من اسرائيل بعد الولايات المتحدة وورنها الاقتصادي بهذا المعنى، يمكن ان يقارن بالكتل الرئيسية في العالم اذ تستوعب ٣٣ بالمئة و٣٩ بالمئة مما استوعبته السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة على التوالي من الصادرات الاسرائيلية عام ١٩٨٤.

الوسيلة الثالثة: الاندماج في السوق الامبريالية:

نجحت اسرائيل في الدخول الى السوق الدولية عبر اكثر الشروط والتسهيلات ملاءمة لاقتصادها، وبصورة متدرجة كانت تتوافق وتتماشى مع حجم التطور الذي

كان يطرا على البنية الاقتصادية الاسرائيلية.

ونتيجة لهذه التسهيلات الاستثنائية التي حصلت عليها اسرائيل من الدول الامبريالية حيث جرى التعامل معها بوصفها دولة من دول المركز. فقد حقق الاقتصاد الاسرائيلي قفزات اضافية.

فقد ارتفعت الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق الاوروبية بين عام ١٩٧٤ - ١٩٨٤ من ٦٩٨ مليون دولار الى ٨٩٠٣ مليون دولار، اي بنسبة ١٧٠٪ في حين لم ترتفع واردات اسرائيل من السوق الا بنسبة ٧٣٪ فقط.

اما فيما يتعلق بالتسهيلات التي قدمتها الولايات المتحدة فقد اسهمت في زيادة الصادرات الاسرائيلية للسوق الاميركية بين ٧٤ - ١٩٨٤ بـ ٤٤٥٪ في حين ان واردات اسرئيل من السوق الامريكية خلال نفس الفترة لم ترتفع باكثر من ١٣٥٪ فقط.

وبعملية حسابية بسيطة يتضح ان النتائج العملية للاتفاقيات بين اسرائيل والخارج (الامبريالي) كانت عبارة عن زيادة اضافية في الصادرات الاسرائيلية تبلغ ملياراً و٥٠٦١٤مليون دولار منها ٩٣٢ مليون دولار اضافية بفعل التسهيلات الامريكية، و٦٨٢,٥ مليون دولار بفعل التسهيلات الاوروبية والرقم الاضافي الاجمالي هذا يساوي ربع الصادرات الاسرائيلية لجميع انحاء العالم.

اكثر من ذلك فان المبلغ المذكور يساوي ٢٥٣٪ من اجمالي ماتستوعبه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ من الصادرات الاسرائيلية اي بكلمة اخرى فقد كان لكل من اتفاقية اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة، الاهمية التي كانت لحرب ١٩٦٧ على الصادرات الاسرائيلية.

في ضوء ماتقدم نخلص الى القول ان اسرائيل استطاعت على امتداد العقود الماضية ان توظف الى اقصى الحدود سيل الموارد المالية والبشرية المتدفق عليها من الخارج، وان تستفيد الى اقصى الحدود كذلك من التسهيلات التسويقية المتاحة اليها، وان تعيد تبعاً لذلك وفي اطار منظورها الخاص صياغة استراتيجيتها العليا، ليس في الاطار العسكري فحسب بل وفي الاطار الشامل لمفهوم القوة، بما هو عليه من اقتصاد وتكنولوجيا وعلم وغيره.

وقد ادت هذه الصياغة الجديدة، الى اعادة النظر في اولويات وافضليات البناء الاقتصادي الداخلي، حيث تحتل الصناعة موقعاً رائداً وحيث تحتل الصناعات

الكهرباء والالكترونية مكاناً متعاظم الاهمية في اجمالي الانتاج الصناعي (١٧,٢٪ عام ١٩٨٢ بدل ٤,٣٪ عام ١٩٦٥).

وحيث تنتجه قوة العمل الى التمركز الشديد (١,٥ بالمئة من المنشآت الصناعية توظف ٤٥,٣٪ من قوة العمل الصناعية) وحيث نجحت اسرائيل في رفع انتاجية العمل مقابل العامل الواحد وبالاسعار الثابتة ثلاث مرات ونصف خلال الاعوام من ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤.

وهذا كله سيكون له اكبر الاثر في اعادة طرح مشكلة السوق مجدداً امام الاقتصاد الاسرائيلي الذي قارب على استنفاد الفرص التسويقية المتاحة له. الامر الذي يدفع على الاعتقاد بان اسرائيل ستقتحم ابواب «التطبيع» مع محيطها العربي سلماً او حرباً او بالوسيلتين معاً.

فهل نبالغ في شيء إذا قلنا بعد ذلك ان «نظرية السلسلة القوية» قد انتقلت فعلياً الى حيز التنفيذ في اسرائيل، بعد ان راينا حجم التحديث والتطوير الذي اصاب البنية الاقتصادية؟

وهل ثمة شك يساور اي منا بان مفهوم القوة عند العدو تعدى منذ زمن بعيد نطاقه العسكري ليدخل في النطاق الاشمل الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ العلمي ـ التكنولوجي؟

وهل سندخل في حساباتنا الاستراتيجية العليا، سواء اذا اعتمدنا خط حرب الشعب الطويلة الامد. ام خط التوازن الاستراتيجي هذه الحقائق بنظر الاعتبار، ام نبقى اسرى للمفاهيم المسبقة عن هذا العدو؟

ان اي قراءة شاملة ومتمعنة في دلالة الارقام الواردة عن حقيقة الوضع الاقتصادي في اسرائيل تدفع الى ضرورة التفكير العميق بهذا العدو.. والتفكير العميق باستراتيجيتنا للمجابهة الشاملة لمخططاته واستراتيجيته العليا.

■ ثانياً: التحولات الاجتماعية واثرها على تناقضات المجتمع:

لما كانت اسرائيل وليدة مشروع صهيوني ـ امبريالي تكون تاريخياً على مدار اكثر من قرن من الزمان، وامتلك منذ سنواته الاولى ورؤيته الاستراتيجية قاطعة المعالم.. ولما كانت اسرائيل قد منحت منذ سنوات تاسيسها الاولى موقع الدولة

الاكثر رعاية من قبل الدوائر الامبريالية سواءاً من خلال الدعم العسكري او المساعدات الاقتصادية، ولاحقاً التسهيلات التسويقية.. ولما كان هذا الكيان قد استحوذ منذ اللحظة الاولى كذلك على الارض والمنازل والمقتنيات والتراكم المتحقق للفلسطينيين في وطنهم. لذلك كله فقد وجدت دولة العدو اسلحة اضافية تجابه بها المشكلات الاجتماعية الداخلية التي واجهتها على مدار الاربعين عاماً المنصرمة.

فقد قدر لهذا الكيان ان يمتلك من جبروت القوة الاقتصادية ـ المالية متعددة المصادر داخلياً وخارجياً مامكنه ومايزال من مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تعترض سبيله، وتوفير الحلول لها بصورة لاتتوقف عند حدود منع تفاقمها بل والاتجاه لتخفيف حدة وطاتها كذلك.

لقد كان طبيعياً ان تعمل الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية كل مابوسعها لاغراء افواج المهاجرين الجدد للقدوم الى بلادنا، وتوفير البديل الاكثر راحة وملائمة لهم من موطنهم الاصلي. لذا فقد اقتضت الاستراتيجية العليا لهذا الكيان» عدم السماح بتفاقم المشكلات الاجتماعية، بل وتوفير شروط مستوى معيشي للسكان اليهود يلامسّ نظيره الاوروبي في المتوسط ـ ويفوق بشكل ملحوظ عما هو عليه الحال في الجوار العربي.

ولم يكن الامر ليقف عند حدوث تقديم الاغراء للهجرة فحسب وهذا مرتكز ايديولوجي وسياسي مصيري بالنسبة للصهيونية ـ بل ان الامر بات وحتى قبل قيام اسرائيل، يتطلب حل اية مشكلات اجتماعية منعاً لتفكك المؤسسة الصهيونية ـ الوكالة اليهودية اولاً ـ ثم الدولة الناشئة على ارضنا لاحقاً.

وقد توفرت للمؤسسة الصهيونية عوامل عدة منذ البدء ساهمت في صيانة تماسكها الى حد كبير:

الاول: عامل تاريخي لجهة طول المدة الفاصلة بين بداية تدفق الهجرة واعلان قيام الدولة، والتي لاتقل عن ٤٠ عاماً، ثلاثون عاماً منها في ظل الانتداب البريطاني الذي رعى وسهّل مهمة الاستيعاب على اوسع نطاق.

الثاني: وهو الاطار المؤسسي الذي كانت تتم من خلاله الهجرة: المنظمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الاول في بال بسويسرا بعد ٣٥ عاماً من العمل التمهيدي مع كل مالها من اذرع ومؤسسات ومنظمات لعبت دورها في اعادة

صياغة «الوعي اليهودي» وتوجيهه وفقاً لمخططها الاستراتيجي بمراحله المختلفة.

الثالث: هو الاطار السياسي الذي اعطى للاطار المؤسسي مستوى عال من الرعاية والتسهيلات ونقصد بالاطار السياسي صك الانتداب الذي جعل من اولى مهام حكومة الانتداب رعاية قيام «الوطن القومي لليهود» بموجب وعد بلفور، الامر الذي ترتب عليه قيام «الوكالة اليهودية» بدور «الدولة داخل الدولة» عبر هيئاتها ومؤسساتها فبات عمل الصهاينة في بلادنا عملاً من اعمال الدولة لاعملاً من اعمال الافراد والهيئات.

الرابع: نوعية المهاجرين وتوزيعهم على المناطق المختلفة، صحيح ان المهاجرين جاؤوا من اربع ارجاء الارض لكن ٦٦ بالمئة منهم قبل عام ١٩٤٨ كانوا قد وفدوا من اربعة بلدان فقط حظيت بولندا لوحدها بحوالي ٣٥ بالمئة من اجمالي المهاجرين قبل عام ١٩٤٨ وهذا يعني اننا كنا بصدد كتل كبيرة متجانسة مهاجرة.

كل هذه العوامل جعلت الكيان الصهيوني يستند الى منظومة من الهياكل والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والدينية تشكلت قبل قيامه وتبلورت بعده وكانت الاساس في لعب دور حاسم في استيعاب المهاجرين والتقليل من شان تمايزهم واختلاف مشاربهم وثقافاتهم.

وبعد قيام الكيان توفرت للعدو الارض الفلسطينية بما عليها وهي ثروة يستحيل تقدير قيمتها ثم جاء سيل المساعدات المالية من الخارج والتي قدرت حتى عام ١٩٨٢ بحوالي ٩٢ مليار دولار لتفعل فعلها في التخفيف من حدة تعارضات المجتمع وتناقضاته.

كل ذلك جرى توظيفه في اطار مخطط استراتيجي متكامل، ادى في النهاية الى بلورة الخيار الاجتماعي الاسرائيلي، ونعني به انتهاج سياسة اجتماعية لاتسمح بتفاقم حدة التوترات الاجتماعية والحيلولة دون تفجرها، والحفاظ على مستوى معيشي مرتفع لعموم السكان وتقليص حجم الفجوة الاجتماعية بين شرائح المجتمع المختلفة، وعدم السماح بتحويل الدولة الى دولة اقلية مميزة.

ويمكن هنا ذكر مجموعة من العوامل التي تضافرت في صنع هذا الخيار الاجتماعي لدولة العدو:

اولاً: نضج المؤسسة الحزبية والسياسية ومرونتها الدائمة لما تريد ان تصل

اليه.

ثانياً: الدوافع المحركة لتفكير النخبة السياسية في هذا المجال كان للايديولوجية دورها الحاسم والمقرر.

ثالثاً: وجود مسافة كافية بين الدولة والنخبة السياسية بالتالي المصلحة العليا للمشروع الصهيوني من ناحية، ومراكز الضغط التقليدية من مالية واجتماعية من ناحية اخرى.

رابعاً: طبيعة النظام السياسي وتحديداً النظام الانتخابي الذي سمح لكافة التناقضات بالتعبير عن نفسها وبالتالي ممارسة تاثيرها بالحدود التي يقررها حجمها وثقلها الانتخابي.

خامساً: تاصل القيم الاوروبية علمياً واجتماعياً.

سادساً: المشروع الصهيوني كاحتمال مفتوح نحو التوسع ورسوخ ذلك في برامج الاحزاب الصهيونية، الامر الذي فرض تطوراً ذاتياً للقدرات.

سابعاً: قيام المشروع الصهيوني على مبدا العدوان المتحقق فعلاً او المطلوب تحقيقه.

ثامناً: اهمية الهجرة كعامل حاسم ومقرر، فرض ضرورة تقديم نموذج للاستيعاب كفيل باغراء المزيد من المهاجرين على القدوم.

تاسعاً: مخاطر الهجرة المضادة التي تتزايد تبعاً لتزايد الضغوطات المختلفة على هذه الشريحة او تلك من السكان.

عاشراً: مخاطر رفع درجة التناقضات الداخلية في ظل الدرجة العالية من التناقض مع الخارج.

كل هذه العوامل ساهمت في رسم الخيار الاجتماعي لدولة العدو وكلها سرعت في تمكين هذا الكيان من التخفيف من حدة مشكلاته الداخلية وعدم ايصالها الى درجة التفجر.

وقد سعت دولة العدو الى اقتراح الحلول المختلفة لهذه المشكلات فربطت بين الحلول الآنية والمستقبلية فلم يكن التجنيد الاجباري على سبيل المثال وسيلة لتلبية احتياجات امنية محددة فحسب بل وسيلة فعالة لخلق التجانس والانسجام

واخضعت اولويات التنمية الاقتصادية في كل مرحلة من مراحل تطور هذا الكيان لصالح المخطط الاستراتيجي المتكامل الذي لايدع مجالاً لحلقة ضعيفة يمكن ان تكسر بواسطتها السلسة اكملها.

وجندت المؤسسات العسكرية والتعليمية والدينية والاعلامية والتربوية لهذه الغاية، وكان للمؤسسة التعليمية من بينها جميعاً دور ملحوظ ومميز.

وقد لحظنا فيما اوردناه سابقاً كيف حقق العدو تطوراً ملحوظاً في بناء قوة العمل المؤهلة ورفع نسبة التعليم العالي وزاد في نسبة اسهام المراة في العمل ونسبة التشغيل. الامر الذي ادى بمجمله الى ارتفاع علينا ان ندرك مغزاه في مستوى معيشة المستوطنين الصهاينة.

قد يقال ان الفضل في هذا المستوى المرتفع للمعيشة يعود للنهب المباشر الذي يمارسه المستعمرون بحق شعبنا ووطننا. وللاجر الباهظ الذي يتلقونه لقاء القيام بدور امبريالي في المنطقة. ان هذا الكلام صحيح لكن الصحيح كذلك ان توظيف هذه المداخيل الاستثنائية الخارجية قد خضع لاستراتيجية مخططة وواعية بات معها للداخل الاسرائيلي دور هام وكبير في انتاج الثروة وباتت معها المشكلات الاجتماعية اقل تفاقماً.

ان هذا بالطبع لايعني ان العدو الصهيوني نجح في ازالة الفوارق الاجتماعية بين شرائح سكانه، المختلفة فهذه المهمة مستحيلة في ظل مجتمع راسمالي، وهي ليست مطلوبة في اطار المخطط الصهيوني الاستراتيجي الذي يحتفظ للقطاع الخاص بدور خاص وهام.

لكن الامر الذي لابد من التنويه اليه هو ان حدة المشكلات الاجتماعية التي يواجهها هذا الكيان ليست متفاقمة الى الحد الذي يصورها احياناً الاعلام العربي عن قصد او عن دون قصد. وهي وهذا هو الاهم لن تصل الى درجة التفاقم من تلقاء ذاتها او بفعل تطورها التلقائي بل ان تفاقمها يبدو مشروطاً بنمو الدور الذي تلعبه القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية والعربية في زعزعة استقرار هذا الكيان.

فعلى سبيل المثال جرى حديث كثير عن مشكلة اليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني. ورغم انهم فعلاً يحتلون الدرجة الثالثة في السلم الاجتماعي الاسرائيلي بعد اليهود، مواليد فلسطين واليهود الغربيين. الا ان الفجوة كما تشير المعطيات

الاحصائية آخذة في التقلص. قد لايرضي ذلك رغباتنا واحلامنا بتفجر مشكلات هذا الكيان لكن الرغبة و الحلم شيء والحقيقة الموضوعية شيء آخر.

ولنأخذ مثلاً المستوى التعليمي نلحظ ان نسبة الذين حصلوا على ١٦ سنة دراسية من اليهود الغربيين عام ١٩٨٤ بلغت ١٤,٥٪ في حين بلغت ٣,٦ بالمئة عند اليهود الشرقيين. وهنا فارق هام. لكن الملاحظ ان نسبة زيادة هؤلاء بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ عند اليهود الغربيين حوالي ٤٥٪ في حين بلغت النسبة عند اليهود الشرقيين ٩٠٪ وبدل ان تكون الفجوة بنسبة ١ ـ ٣ره كما كان عليه الحال عام ١٩٧٤ اصبحت عام ١٩٨٤ ١ ـ ٤ الامر الذي يجعلنا نفكر بالوضع في نهاية الثمانينات او ربما في نهاية هذا القرن كيف ستكون الصورة. مزيداً من التفاقم لم مزيداً من التقارب في المستوى الاجتماعي.

ولنأخذ مقياساً آخر. خروج المراة للعمل عند اليهود الغربيين كان الوضع عام ١٩٨٤ ـ ٦٦ ـ امراة عاملة مقابل كل مئة رجل عامل وعند اليهود الشرقيين كانت النسبة ٤٤٪ . وهذا الفارق كبير ايضاً لكن زيادة اسهام المراة في العمل عند اليهود الغربيين ارتفعت خلال اعوام ٧٤ ـ ١٩٨٤ بنسبة ٣٤ بالمئة وعند اليهود الشرقيين بنسبة ٤٣,٦ بالمئة. وعلينا ان نتصور الوضع مع نهاية هذا القرن؟

هذه بعض المؤشرات وهناك كثير غيرها مما يفرض علينا عدم الاطمئنان والركون الى تفاقم مشكلات هذا الكيان الداخلية ـ هكذا ـ وعدم الارتياح لاطلاق عبارات «الأزمة والمازق» دون تمحيص لوصف وضع هذا الكيان. لان ذلك من شانه الابتعاد عن رؤية الحقيقة كما هي وهنا نكون قد وقعنا في الخطا الفادح والجسيم.

وعلينا ان نعترف كذلك ان العدو نجح في رفع مستوى معيشة مستوطنيه للاسباب التي ذكرناها. فنسبة الاسر الذي تقيم بمعدل شخصين او اكثر في غرفة واحدة انخفض من ٥٦٪ عام ١٩٥٧ الى ٩,٦٪ عام ١٩٨٤ وزادت نسبة الاسر التي تقيم بمعدل فرد واحد او اقل في الغرفة حتى بلغ عام ١٩٨٤ ٥٧٪

وهذا ايضاً مقياس من جملة مقاييس عديدة لامجال لذكرها سواء لجهة امتلاك الاسرة للسلع المعمرة، او للسيارات الخاصة التي ارتفعت ملكيتها من ٤,٣٪ من الاسر عام ١٩٦٠ الى ٥٣٪ من الاسر التي تمتلك سيارتها الخاصة عام ١٩٨٤

ولتفادي مشكلة انعدام العدالة في توزيع الدخل لجات اسرائيل الى وسيلتين

اساسيتين: الاولى وتتمثل في فرض نظام ضرائبي تصاعدي يصل الى نسبة ١٠٠ بالمئة عند بعض المداخيل المرتفعة.

الثانية: اعفاء السلع الانتاجية من الضرائب لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وحفزه على الاسهام في احداث التطوير المطلوب لوسائل الانتاج.

لهذا كان ممكناً ضبط الانحرافات المبالغ فيها عن خط العدالة في توزيع الدخل وفقاً لمقتضيات السياسة العليا والمصلحة العليا للمشروع الصهيوني.

الوحيدون الذين شكلوا الاستثناء لهذه القاعدة هم العرب الذين رزحوا تحت الاحتلال الصهيوني منذ ١٩٤٨ اذ على الرغم من اندماجهم في الدورة الاقتصادية لهذا الكيان احتلوا المرتبة الخامسة آخر السلم الاجتماعي للكيان الصهيوني بعد اليهود الافارقة الذين احتلوا المرتبة الرابعة بعد اليهود الشرقيين.

وبمقارنة بسيطة بين اوضاع العرب واوضاع اليهود الشرقيين يتضح حجم الغبن والاضطهاد الذي لحق بهم جراء السياسة العنصرية للكيان الصهيوني.

ففيما يتعلق بالاسكان على سبيل المثال تبلغ الكثافة للغرفة الواحدة عند اليهود الافارقة ١٫٢٩ في حين تبلغ عند العرب ٢٫١٢ بالمئة وتبلغ نسبة الاسر العربية التي يقيم ٣ فاكثر في غرفة واحدة ٤٫٢٦ بالمئة في حين لاتصل هذه النسبة عند اليهود الافارقة ١٫٨ بالمئة.

وبخصوص السلع المعمرة-لاتزيد الاسر العربية نسبة التي تمتلك جهاز تلفزيون عن ٦٧٫٥٪ حسب احصاءات عام ١٩٨١.

وفي حين بلغت نسبة النساء العربيات العاملات عام ١٩٨٤ ـ ١٧٫٥٪ من عدد الذكور العرب العاملين فكانت النسبة عند اليهود الافارقة ٨٤٫٤٪.

هذه الارقام تصلح نموذجاً على مدى الغبن والاجحاف والاضطهاد الذي يقع على عاتق مواطنينا تحت الاحتلال قياساً حتى بادنى الفئات في السلم الاجتماعي اليهودي. الامر الذي يكشف الطابع العنصري البغيض للسياسة الاسرائيلية داخل مايسمى «بالخزام الاخضر».

وباختصار نستطيع القول انه توفرت للعدو مصادر دخل اضافية. الامر الذي رفع من حجم الثروة قيد التوزيع. الامر الذي مكنه من التوفيق بين احتياجاته الامنية والتنموية دون اخلال بمستوى معيشة المستوطنين.. هذا الوضع جنب

مختلف الفئات اليهودية من الوقوع تحت ضغط اجتماعي فعال. على العكس فقد تحسنت الاوضاع الاجتماعية بشكل مستمر وبنسب عالية. ساعده على ذلك وفرة الموارد من الخارج وارتفاع انتاجية العمل في الداخل. هذه الموارد التي ارتبط توزيعها بسياسة ضرائبية تنفذ بصرامة. وتهدف إلى تضييق الفجوات الاجتماعية من ناحية. ومن ناحية ثانية الحفاظ على الموقع الذي يحتله القطاع الخاص من ضمن قوانين تحفظ الطابع الانتاجي للثروات والارباح العائدة لهذا القطاع. الذي يعمل في نطاق مصلحة الدولة وليس العكس.

هذه ابرز ملامح السياسة الاجتماعية للكيان الصهيوني. وابرز التحولات التي طرات عليه في هذا الميدان. وكما يتضح هنا مرة اخرى. تبرز الاهداف الاستراتيجية الصهيونية العليا بوصفها الناظم والمحرك والمحور للسياسة الاجتماعية. التي يتوجب دراستها بقدر خاص من العناية والاهتمام.

ثالثاً: تطور الفكر الاستراتيجي والقدرة العسكرية لاسرائيل.

كما في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي شهد ميدان التفكير الاستراتيجي وقدرات اسرائيل العسكرية تبدلاً وتطوراً ملحوظاً على امتداد السنوات الاربعين الماضية. بات معه ضرورياً النظر إلى هذه المستجدات نظرة شاملة لاتكتفي باجترار القديم من معارفنا وتحليلاتنا بل الدخول في صلب هذه التحولات وتقييمها وبلورة استراتيجية مضادة للمواجهة. مبنية على العلم والحقائق لاعلى الاحلام والتصورات.

ولعل نقطة التحول الكبيرة التي شكلت استدارة كاملة في التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي تمثلت في نتائج حرب ١٩٧٣ حتى بدا لاسرائيل ان حقائق حرب حزيران ١٩٦٧. وما ترتب عليها من انتصار ساحق رخيص الثمن لجيشها على الجيوش العربية. لم تعد صالحة بعد عام ١٩٧٣. وان «حجم الهوة» في ميزان القوى بين العرب واسرائيل قد امكن تقليصها بسنوات قليلة مكنت العرب من توظيف الميل بصورة فعالة بات معها خطر الاختلال في ميزان القوى لصالح العرب امراً واقعياً ومحتملاً مالم يجري تعديل واسع في الاستراتيجية الاسرائيلية.

لهذا لم يكن هدف هذه الاستراتيجية الاسرائيلية بعد حرب ٧٣ الحفاظ على

نسبة توازن القوى التي تميل لصالح العدو فحسب، بل وتوسيعها كذلك والعمل على خلق فارق تكنولوجي - زمني - يصعب على العرب اجتيازه في غضون سنوات محدودة.

مع هذا التبدل الذي طرا على التفكير الاستراتيجي للعدو، طرا تبدل مماثل على مفاهيم اسرائيل لمسالة «ميزان القوى» و «العدو» و «مكونات القوة» وهو تبدل يمكن القول انه لم يكن منقطع الجذور عن جوهر الاستراتيجية العليا التي نشا بهديها المشروع الصهيوني في فلسطين وعمل على نقلها إلى حيز التنفيذ.

فـ«الامن القومي» بالنسبة لاسرائيل تعبير يرادف «الوجود ذاته» لذا ينبغي النظر بعين جديدة «للعدو» ليس العدو القائم فحسب، بل والمحتمل ايضاً لاسباب قومية ووطنية ودينية وايديولوجية، وعلمية فعند حساب «ميزان القوى» ينبغي اخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار فيجرى في ضوء ذلك حساب العنصر البشري والتكنولوجي وغيره.

وبناء على ذلك لايمكن النظر «لمكونات القوة» نظرة احادية الجانب تختصر بالجانب العسكري بحت بالجانب الاقتصادي والبشري و الامني.

وفي ضوء هذه النظرة، جرى التصرف طوال الاعوام الماضية حيث امتد نطاق فعل القوة الاسرائيلية إلى مناطق بعيدة عن «خط التماس» العربي - الاسرائيلي. وها نحن نسمع اليوم عن «افكار ومشاريع» تصل إلى حدود ضرب المفاعل النووي في باكستان خشية من تحوله لانتاج القنبلة الذرية التي قد تتهدد أمن هذا الكيان في ظروف سياسية مختلفة.

وفي ضوء هذه الاستراتيجية جرت تحولات هامة على بنية المؤسسة العسكرية الاسرائيلية رافقتها تحولات اشمل في البنية الاقتصادية، وتحديداً ما يتصل منها بالصناعة الحربية، وسنكتفي هنا بالاشارة إلى بعض اوجه التفكير الاستراتيجي للعدو والذي انعكس على قدراته العسكرية.

اولاً: في المجال البشري، حيث جرى استخلاص واحد من اهم دروس حرب اكتوبر، والمتمثل بضرورة زيادة القدرة البشرية للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية فتم رفع عدد الجنود الاسرائيليين سواء المجندين او الاحتياط، بحيث باتت

اسرائيل قادرة على الحشد الكمي في ميدان القتال بنسبة لاتقل كثيراً عن قدرة الجيوش العربية على ذلك - يبلغ عدد الجيش الاسرائيلي قرابة الربع مليون جندي محترف عدا الاحتياط.

والاهم والاخطر في هذا الأمر، ان زيادة الطاقة البشرية للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية لم يتم على حساب الطاقة البشرية الموظفة في القطاع المدني، بل تم التعويض عن ذلك بزيادة نسبة التشغيل ناهيك عن استمرار توقف الهجرة، والعمالة العربية.

كذلك طرا تبدل كبير في المستوى النوعي للطاقة البشرية العاملة في قطاع الامن والجيش في ظل اتجاه نحو ادخال المزيد من الاسلحة والمعدات التكنولوجية الحربية المتطورة، وفي ظل استخدام «الالكترون» على نطاق واسع في الاسلحة المستخدمة في الجيش الاسرائيلي.

ثانياً: في المجال التسليحي، حيث ظل الاعتماد قائماً على مصادر السلاح الخارجية في الوقت الذي اخذ فيه الجيش الاسرائيلي يستوعب اكثر فاكثر الاسلحة المتطورة المصنوعة داخلياً، بعد ان قطعت الصناعة الحربية الاسرائيلية شوطاً كبيراً في تزويد الجيش باحتياجاته من الذخائر والعديد من انواع الاسلحة وفي ادخال التعديلات المطلوبة على الاسلحة المستوردة والقديمة، لتتناسب مع المستوى الحديث للتطور التكنولوجي المتسارع، ولتتناسب كذلك مع طبيعة الظروف التي تستخدم فيها هذه الاسلحة.

ان العامل الاهم كما يشير قادة العدو في هذا «الميدان» كان ولايزال وسيبقى يحد من قوة الجيش الاسرائيلي هو عامل وسائل القتال وليس العامل البشري اي ان على اسرائيل ان تجعل من جيشها قوة متعاظمة بالارتقاء بمستوى وسائله القتالية وليس فقط بزيادة طاقته البشرية.

كل ذلك يجري في ظل استراتيجية تستهدف تحويل القوة المستعارة إلى قوة ذاتية.

ان اخطر ما اقدمت عليه اسرائيل في هذا المجال هو توسعها في استخدام البعد الالكتروني في الاسلحة، ان لناحية تحديد الاهداف او اصابتها بدقة - الذخائر الذكية - او لناحية الاستفادة القصوى من البعد المشار إليه في ادارة العمل الامني

وفي القيـادة والرقابة والاتصال والاستخبارات، ان هذا البعد هو رأس أولويات اسرائيل وشرطها الأول لتحقيق تفوقها النوعي الاستراتيجي.

ثالثاً: الصناعة الحربية: في اطار «استراتيجية» التحول من القوة المستعارة إلى القوة «الذاتية» عملت اسرائيل ومنذ بداية ثلاثينات هذا القرن على البدء بانشاء صناعة حربية، وقد قطعت هذه الصناعة شوطاً حاسماً على طريق التطور.

وتندرج الصناعة الحربية الاسرائيلية في اطار بنية تحتية شاملة تستهدف تعزيز مكونات القوة لدى العدو.

قد يقال الكثير عن حجم المنتوج الحربي المصنع داخل اسرائيل، لكن الأمر الاهم هو دخـول اسرائيـل عصر «التكنتـرون» في ظل ثورة الذخـيرة المحكمة التوجيه واجهزة الرقابة والتوجيه والاتصال والاستخبارات.

ورغم ان المعلومات بهذا الشان قليلة، وهي تدخل في عداد الأسرار العليا للدولة إلا انه يستدل من اكثر من مؤشر على مستوى الشوط المتقدم الذي حققه العدو على هذا الصعيد.

ولعـل ابرز هذه المؤشرات ارتفاع نصيب الالكترونيات في الانتاج الصناعي الاجمالي، او في صادرات اسرائيل للخارج، ناهيك عما يرد على لسان المسؤولين من معلومات متفرقة في هذا الصدد، وقيام اسرائيل بتنفيذ عدد من العمليات العسكرية التي تعكس المستوى الذي بلغته على هذا الصعيد.

يبقى ان نشير إلى انه في الوقت الذي يلعب فيه الاقتصاد دوراً حاسماً في رفع قدرة اسرائيل الاستراتيجية فإن الصناعة الحربية الاسرائيلية تساهم بدورها في انعاش الدورة الاقتصادية لهذا الكيان حيث تلعب صادرات اسرائيل الحربية دوراً مهماً في هذا الصدد، حيث تستوعب الصناعة الحربية نسبة هامة من طاقة العمالة في اسرائيل.

رابعاً: القدرة النووية للعدو الاسرائيلي: حيث الخيار النووي للعدو منذ بداية لسنوات طويلة تقارب عمر هذا الكيان نفسه، توجت عام ١٩٦٣ ببناء مفاعل ديمونة.

ورغم حديث اسرائيـل عن الاستخـدام السلمي للطاقـة النـووية، وهي فعلاً تستخـدم لاغـراض سلمية ـ كهرباء تحلية مياه ـ إلا ان الهدف الرئيسي للخيار

النووي كان وما يزال دخول مرحلة الرعب النووي بانتاج اسلحة الدمار الشامل.

وقـد كشفت مؤخراً معلومات عن الترسانة النووية الاسرائيلية اقلها تشاؤماً يشير إلى وجود «٢٠» قنبلة ذرية بحجم قنبلة هيروشيما مع وسائل لنقلها تمثلت في صاروخ «اريحا ـ ٢» والذي هو نسخة منقحة عن صاروخ «بيرشينغ ـ٢» يطال مجال عمله جنوب الاتحاد السوفياتي.

في ضوء ما تقدم يمكن لنا القول إن اسرائيل تخوض سباقاً على مستويين، الاول مستـوى التكنـولوجيا النووية والثاني مستوى الاسلحة التقليدية، وذلك على صعيـدين كمي ونوعي كافة المؤشرات تشير إلى ان اسرائيل لها الغلبة المطلقة في المستوى الاول، اما على الصعيد الثاني ـ الاسلحة التقليدية ـ كماً ونوعاً، فليس ما يشير إلى ان اسرائيل تخوض سباقاً غير مربح ... حتى الآن.

ان النـظرة إلى القـدرة العسكـريـة للعـدو ومعرفة آفاق تفكيره الاستراتيجي ضرورية سوءاً إذا كنا نفكر بمنطق حرب الشعب او بمنطق التوازن الاستراتيجي. وذلك لتجنب الوقوع في خطا التقليل من قدرات هذا العدو والمخاطر المترتبة على تهديداته للأمن الوطني لشعوب ودول المنطقة، او الخطا الذي يسعى لتصوير هذا العدو بمظهر «القدرة الخارقة التي لاتقهر» في محاولة لتبرير العجز والاستسلام والسقوط في شراك الحلول التصفوية.

رابعاً: التحولات السياسية في اسرائيل

في البدء كانت الايديولوجيا/ فمن رحم المجتمعات الراسمالية الاوروبية نشات الايديولوجية الصهيونية، وتحولت إلى حركة منظمة عقدت مؤتمرها الاول مع نهاية القرن التاسع عشر، وحظيت فكرتها بانشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين» بالتبني الرسمي المعلن من قبل الامبريالية البريطانية عام ١٩١٧ وصولاً إلى قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

ومنذ ذلك التاريخ والايديولوجية الصهيونية تترجم على حلقات ومراحل، على شكل سياسات وحروب ومواقف، وبرامج للتنمية والبناء الداخلي.. ويمكن القول ان الايـديولوجية الصهيونية اصبح لها مع تاسيس الكيان الصهيوني ادواتها التنفيذية المكتملة، اصبح لها هياكلها ومؤسساتها التي يخضع لها مجتمع

المستوطنين.

وكما اتضح في عرضنا السابق للاقتصاد والاجتماع والاستراتيجيا فقد خضع كل مخطط استراتيجي شامل، ولو تجمع المستوطنين في بلادنا في بوتقة الصهيونية، فكراً وممارسة بدءاً من الخضوع لتاثيراتها عند اتخاذ القرار بالهجرة إلى فلسطين، مروراً بمخطط الاستيعاب والتشغيل والتجنيد والمدرسة والاعلام وغيرها من المؤسسات الصهيونية التي تعيد صياغة عقول هؤلاء المستوطنين لتنسجم مع الاهداف العليا لمجتمع المستوطنين.

وفي ضوء الظروف الخاصة التي احاطت بهذا المجتمع وما يلقاه من عوائد من الخارج لقاء دوره الاستراتيجي في المنطقة، وما عمله هو بنفسه لقاء الحفاظ على هذا الدور وضمان صيرورته... وفي ضوء الظرف الخاص لنشاة هذا الكيان حيث لعب البعد الايديولوجي التوراتي عاملاً حاسماً في هذه النشاة، هل يصبح غير مفهوم القول بتعذر بل باستحالة الفصل بين الصهيونية واسرائيل.

ان حقائق الأمس ـ ٤٠ عاماً ـ وتجارب الحاضر والرؤية العلمية للمستقبل تؤكد هذا الارتباط الوثيق بين الصهيونية وكيانها، فالفوارق الاجتماعية لايعوّل عليها والصهيونية هي الايديولوجية الرسمية للمجتمع الخاضع لتاثيراتها بطرق واشكال شتى، و تجمع المستوطنين مستفيد بهذا القدر او ذاك من مهمته الكولونيالية فكيف يمكن إذاً الرهان على الفصل بين الصهيونية واسرائيل.

يكفي ان نشير إلى ان كل ما نقل عن تقدم علمي ـ تكنولوجي لم يفض سوى إلى البربرية والفاشية، فالعلم والايديولوجية العنصرية لايمكن ان ينتج اجتماعاً سوى بربرية من نوع خاص هي بالضبط ما نشهده اليوم في الأرض المحتلة في مواجهة الانتفاضة، وهي بالضبط ما شهدناه على امتداد اربعة قرون من الارهاب الرسمي المنظم والمجازر الجماعية والقتل والتشريد والابادة.

ولقد مهدت الانجازات المتحققة للعدو على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الاستراتيجي التي تحدثنا عنها الأساس لتحولات هامة على الصعيد السياسي، حيث طرات تبدلات كبرى في التفكير السياسي، كما طرات تحولات اهم في وزن القوى السياسية في هذا الكيان.

وإذا كانت فكرة «اسرائيل الكبرى» مطروحة اليوم للترجمة الفعلية على لسان

القادة الصهاينة، فإن اولى اهداف هذا المخطط التوسعي ستكون العمل على استيعاب الاراضي المحتلة، عام ١٩٦٧. وما الخلاف الدائر بين قطبي الحياة السياسية في اسرائيل الليكود والمعراخ ـ حول هذه النقطة، سوى خلاف في تقييم قدرة اسرائيل على فعل ذلك... قدرتها على تحويل الايديولوجيا الى سياسة، والبدء في وضعها موضع التنفيذ العملي على الارض.

كل ذلك يجري في ظل اجواء سياسية داخلية تتجه نحو مواقع اليمين والتطرف، وفي ظل سياسة فعلية تقوم بترجمة شعار «اسرائيل الكبرى» تدريجياً، سوءاً ببناء القوة بكل مكوناتها، او السعي لاستيعاب الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ استيعاباً كاملاً.

ان هذا يدفعنا للحديث ولو بكلمات مختصرة عن ابرز سمات الحياة السياسية الراهنة في اسرائيل وعلاقة ذلك بجملة التحولات التي طرات على بنية هذا الكيان وتركيبته:

السمة الأولى: بروز ظاهرة الانشقاق والاندماج كان امراً تاريخياً في التجربة الحزبية الاسرائيلية، لكن الأمر الراهن الجديد ان هذه الانشطاقات تتم من «اليسار» إلى اليمين ومن اليمين إلى يمين اليمين، كما تعكس ذلك قوائم الانتخابات الاسرائيلية في دورات الكنيست الاخيرة.

السمة الثانية: رغم ان لعبة الصقور والحمائم داخل الاحزاب الاسرائيلية كافة، لعبة قديمة، إلا ان الجديد فيها ان مقاليد الامور في هذه الاحزاب تتجه نحو المواقع الصقرية على حساب «الحمائم».

السمة الثالثة: ازدياد تمركز الحياة السياسية نحو الكتل الكبيرة، ففي حين بلغ عدد الكتل الممثلة في الكنيست الاخيرة بحوالي ١٥ كتلة كان نصيب الكتلتين الكبيرتين اكثر من ثلثي الاصوات الانتخابية، وهذه النسبة حافظت على ثباتها تقريباً منذ عام ١٩٦٩.

السمة الرابعة: ازدياد اقبال المستوطنين على الانتخابات بحيث بلغت النسبة في آخر كنيست ٨٠٪ من اجمالي الذين يحق لهم الاقتراع.

السمة الخامسة: تصاعد وزن اليمين في الحياة السياسية، ففي السنوات الأولى لتاسيس الكيان الصهيوني لم يكن اليمين يشكل إلا نسبة متواضعة قياساً

لوزن «اليسار» الصهيوني ثم بدأت الفجوة تتقلص بينهما وتضيق لتصل إلى التوازن بينهما، ثم إلى غلبة اليمين في انتخابات ١٩٧٧، ثم عودة التوازن في عام ١٩٨٤ حيث شكلت حكومة الائتلاف الحاكمة.

ورغم هذا التوازن، إلا ان الأرجحية مازالت لليمين الذي يمتلك احتياطياً هاماً من الأحزاب اليمينية والدينية الصغيرة المتطرفة التي بمقدوره اللجوء إليها لتشكيل حكومة جديدة كما هدد بذلك مراراً اسحق شامير.

السمة السادسة: ضعف الوزن الانتخابي للقوى غير الصهيونية في الوسط اليهودي. فالحزب الشيوعي ـ راكاح ـ ذو الأغلبية العربية الساحقة ـ حصل في الانتخابات الأخيرة على ٨٠٠ ره صوت يهودي فقط، أي على ٣ بالآلف من أصوات الناخبين اليهود مقابل ٣٦٪ للمعراخ ـ و٧ ر٣٤ لليكود و٣ ر١٪ للتحاخام كاهانا.

السمة السابعة: تصاعد نصيب الأحزاب الدينية ليصل إلى أعلى ذراه في انتخابات ١٩٦١ ـ ثم عاد للاستقرار في آخر دورتين للكنيست عند حدود ١١ بالمئة من اجمالي أصوات الناخبين اليهود.

السمة الثامنة: تزايد وزن اليهود الشرقيين في الكنيست الأخير ليصل إلى (٣١) عضواً مقابل (٨) أعضاء في انتخابات ١٩٦١، وصل ثلثاهم عبر تجمعي الليكود والمعراخ. وليس عبر القوائم التي تحمل اسمهم مثل «تامي» التي لم تحصل على أكثر من ٥ / ١٪ من الأصوات.

السمة التاسعة: ضعف تمثيل الناخبين العرب قياساً بحجمهم فهم يشكلون ٥ ر١٠٪ من الاشخاص الذين يحق لهم الاقتراع إلا انهم يمثلون ٨ ر٥٪ فقط من عدد اعضاء الكنيست، وهذا العدد لم يزد منذ عام ١٩٦٥.

السمة العاشرة: بروز ظاهرة «معسكر السلام» في اسرائيل خلال السنوات الخمس الأخيرة على نحو ملفت للانتباه، وذلك بفعل افتضاح السياسة الاجرامية للعدو الصهيوني في لبنان والأرض المحتلة، وبفعل تأثيرات عديدة داخلية وخارجية لامجال هنا للبحث فيها ورغم أهمية هذه الظاهرة إلا انها لاتشكل خرقاً للقاعدة التي تحكم الحياة السياسية في اسرائيل، ولايمكننا بحالة من الأحوال الرهان على دور كبير لها في المرحلة الراهنة على الأقل.

ان قراءة في ابرز سمات الحياة السياسية في اسرائيل وما طرأ عليها من تحولات

تشير الى انها تسير بشكل موازٍ لجملة اقتصادية ـ اجتماعية ـ استراتيجية. ففي التحولات السياسية نرى التحولات التي شهدها الوضع السكاني لناحية الجماعات المهاجرة والمكونة لاسرائيل تنفصل أكثر فأكثر عن تكوينها الداخلي الذاتي لصالح الاندماج في تكوين اجتماعي أكبر، وهي المسألة التي قررتها عوامل مادية صنعتها سياسة ضبط الفجوة الاجتماعية والمعيشية والعلمية التي تفصل بين الجماعات المختلفة المكونة لسكان اسرائيل اليهود.

ان السمة الأبرز للحياة السياسية في اسرائيل هي توسيع قاعدة اليمين وتراجع مواقع «اليسار الصهيوني». ولسنا هنا بحاجة إلى القول ان تعابير اليمين و«اليسار» تحمل حين يتعلق الأمر باسرائيل مضامين ايديولوجية واحدة، إذ ان جوهر الخلاف يدور هنا حول القدرة على تحويل الشعار الايديولوجي إلى شعار سياسي والقدرة على تحويل الهدف الحقيقي إلى هدف معلن.

ولقد كشفت التجربة الطويلة كم كان الاتفاق جوهرياً بين قطبي الحياة السياسية في اسرائيل حول كل ما يتصل بالاستراتيجية والأهداف البعيدة للمشروع الصهيوني، واثبتت ان حدود الخلاف لاتخرج عن اطاره السياسي والراهن، ولايتعدى حدود الوسائل الواجب اتباعها للوصول إلى الغاية ذاتها.

ولعل ابرز مثال على صحة ما ذهبنا إليه من قول تحقق الاجماع داخل الكيان الصهيوني على ثوابت العداء الجازم لفلسطين اسماً وشعباً وقضية وثورة ومنظمة وحقوق مشروعة، وهو ما يبدو جلياً في برامج الأحزاب الصهيونية الأساسية، حيث تبرز فلسطين بوصفها النفي الكلي لفكرة الصهيونية.

كما يبدو الأمر أوضح في السياسة الخارجية التي اتبعها قطبا الحياة السياسية الاسرائيلية ضد قوى التحرر والتقدم والسلم والاشتراكية على الساحتين العربية والدولية، والتي جاءت امتداداً وتعبيراً عن السياسة الداخلية التي تقوم على الصهيونية فكراً وممارسة وتلتقي مع الامبريالية العالمية في الخندق والموقع الواحد وخصوصاً مع دوائرها الأكثر عدوانية ورجعية.

هذه باختصار صورة موجزة عن ابرز الاتجاهات والتحولات التي شهدها الكيان الصهيوني خلال العقود الأربعة الماضية.. حاولنا ان نؤشر لأهمها ولاندعي باننا احطنا بها جميعاً في هذه المقالة... حاولنا التوقف بشكل خاص امام عناصر القوة

التي يمتلكها هذا الكيان. وفي اذهاننا هدف المساهمة في دحض النظرة التبسيطية المسطحة لهذا الكيان التي تستسهل نعته بكافة الاوصاف والسمات بدلاً عن محاولة فهمه على نحو علمي وموضوعي، وهو في نظرنا ما يشكل الشرط الاول المقدمة الاولى لبناء استراتيجية مواجهة فلسطينية ـ عربية ـ امعية شاملة

دروس بلورتها التجربة الكفاحية لشعبنا على امتداد العقود الاربعة .

لا يمكننا ونحن بصدد الحديث بمناسبة الذكرى الاربعين المشؤومة لقيام دولة اسرائيل ، الا ان نتوقف ولو قليلا امام بعض ابرز مايمكننا تسميته بالدروس الاخطاء التي رافقت مسيرة المجابهة الوطنية والقومية ـ الفلسطينية والعربية للغزوة الصهيونية على امتداد ما يزيد عن نصف قرن من الزمان

واذا كان صحيحاً إن نقطة البدء في مثل هذه الوقفات يجب وبالضرورة ان تنطلق من ، معرفة العدو ، معرفة جيدة وعلمية مترابطة وشاملة ، واذا كان صحيحاً كذلك ان هذه المعرفة تبدو اكثر ضرورية في ضوء ، الكم الهائل الزائف ، من المعلومات حول هذا العدو ، وفي ضوء سياسة الجهل والتجهيل ، المتبعة من قبل اكثر من طرف معاد ، اذا كان كل ذلك صحيحاً فان الصحيح ايضاً ان تستكمل وقفتنا هذه برصد ابرز الثغرات ـ الاخطاء التي ارتكبناها خلال هذه الحقبة من الزمن

فالمعرفة بالعدو ومراجعة المسيرة مراجعة نقدية صارمة شرطان اساسيان لابد من توفرهما لبلورة استراتيجية مواجهة شاملة ترتقي الى مستوى التحديات التي يقذفها في وجوهنا جميعاً ، المشروع الصهيوني الامبريالي

اولى هذه الدروس ـ الاخطاء/جدل الوطني والقومي في معادلة الصراع مع العدو الصهيوني ، وكيف تم التعاطي مع هذه القضية بالغة الاهمية

مما لا شك فيه بان هذه القضية لعبت تاريخياً دوراً بارزاً ورئيسياً في رسم المسيرة الفلسطينية بتقدمها وتراجعها حتى بات ممكناً القول إن اي خطا في النظرة إلى معادلة الوطني والقومي في العمل الفلسطيني ، كان يغلب احدهما على الآخر ويطغى عليه ، ستكون له اخطر النتائج واكثرها ضرراً على النضال

الفلسطيني

ولعل تاريخ القضية الفلسطينية على هذا الصعيد حافل بالعديد من الشواهد التي تؤكد صحة ماذهبنا اليه من قول

ففي عام ١٩٣٦ ، ساهم الموقف الرجعي العربي والهاشمي على وجه الخصوص في إحباط اطول إضراب شعبي شامل بلغ حد ، العصيان المدني ، في تاريخ شعبنا وفي عام ١٩٣٩ ـ ساهمت الانظمة الرجعية العربية في احباط الثورة التي كانت قد اندلعت في فلسطين ، وعملت عبر بعض الاوساط القيادية الفلسطينية على زرع الاوهام والرهانات الخاطئة والخطرة ، حول نوايا سلطة الانتداب الاستعمارية

وتكرر المشهد الماساوي نفسه في عام ١٩٤٨ ، عندما دخلت الجيوش العربية بقيادة الامير/ عبد الله الى فلسطين وطلب الى الفلسطينيين الركون الى دور الجيوش العربية لتحرير بلادهم من ، الرجس الصهيوني ، فكانت المسرحية المعروفة ، وضيعت فلسطين رغم مقاومة شعبها ورغم بسالة الصمود الفلسطيني

ومنذ ذلك التاريخ دخلت العلاقة بين الوطني والقومي في دائرة المعالجة الخاطئة حيث جرى لاعتبارات عديدة تغليب البعد القومي للمسالة الفلسطينية على بعدها الوطني الجوهري وزاد الامر تعقيداً دخول الرجعية الاردنية في مؤامرة الطمس والتبديد ومصادرة الهوية الوطنية لشعبنا

وحيث انه من المتعذر في هذه المقالة رصد التطور الذي طرا على نظرة الحركة التحررية الفلسطينية والعربية لهذه المسالة ومن بينها نظرتنا نحن ، فاننا سنكتفي هنا برصد ابرز المراحل التي مرت بها عملية التطور هذه بالنسبة لنا كجبهة شعبية ، ومن قبلها كحركة قوميين عرب :

المرحلة الأولى : وهي المرحلة الممتدة من عام النكبة الى عام الهزيمة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) وفيها جرى تغليب واضح للعامل القومي على العامل الوطني ، حيث كنا نعمل في إطار حركة القوميين العرب آنذاك ، ولعل السبب في مثل هذه النظرة الخاطئة يكمن في جملة عوامل ترتبط بمستوى تطورنا آنذاك كانتشار المد القومي التحرري واتخاذه منحى واضحاً في عدائه للامبريالية الذي عبرت عنه في ارقى صوره ـ الموجة الناصرية

كنا نغلب العامل القومي على العامل الوطني في الصراع ضد العدو الصهيوني بيد اننا لم نكن قد اغفلنا العمل الفلسطيني او الشعار الفلسطيني او البرنامج الفلسطيني في نشاطنا وقد اخذ هذا الامر ينطور تدريجياً في وعينا وممارستنا مر بمحطات عديدة ابرزها . تشكيل فرع فلسطين في حركة القوميين وصولاً وانتهاء بالاعلان عن تاسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع نهاية عام ١٩٦٧ . حيث استطيع القول اننا وضعنا اليد على المعالجة الصحيحة لهذه المشكلة .

المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي نبدا بانتهاء عام الهزيمة . وتستمر حتى اليوم . وهي المرحلة التي عملنا فيها من خلال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وفيها استندنا الى ضرورة الحفاظ على الخاص الفلسطيني وصيانته وبلورته في اطار الدائم القومي العربي واستطيع القول إنه بدخولنا هذه المرحلة توصلنا الى المعالجة الصحيحة لهذه المسالة الحساسة . رغم كل ما قد يقال عن اخطائنا وهنات رافقت المسيرة .

وباختصار يمكننا ان نشير الى ان معالجة هذه المسالة قد افرزت نزعتين خاطئتين في النظر لهذه المسالة . تشكلتا في مراحل تاريخية مختلفة وما زالتا تتعايشان وتتصارعان حتى اللحظة الراهنة وقد سبق وان اوضحت هذه المسالة في حديث صحفي سابق ولذا اجد نفسي اعود إليها في هذه المناسبة

النزعة الأولى:

التي ترى إخضاع الوطني للقومي . سواء اتم ذلك تحت شعار - الوحدة هي الطريق الى فلسطين - او غيرها من الشعارات . تلك النزعة سادت الحركة التحررية العربية في الحقبة الممتدة من الخمسينات حتى اواسط الستينات . وترافق ظهورها مع نشوء البرجوازيات الوطنية العربية ونضالها في سبيل الاستقلالات الوطنية وقد تميزت هذه الفترة كذلك بغياب شبه كلي لدور وطني فلسطيني خاص ومميز . خضع شعبنا لمحاولات الطمس والتبديد ومصادرة الهوية سواء على يد العدو الصهيوني او النظام الاردني او غيره من الانظمة العربية .

النزعة الثانية:

هي النزعة الاقليمية الفلسطينية . التي تتخذ من شعار - بلوحدنا - وسيلتها

لتسويق منطق الانفصال عن البعد القومي العربي . واللحاق بركب الاقليميات العربية المنحدر بتصارع خطير ومدمر . إن هذه النزعة التي نشات اساساً كرد فعل على الطمس والتبديد والمصادرة تستمد زخمها من بعدها الكفاحي حيث اصبحت الفلسطينية تهمة في العديد من الاقطار العربية . ناهيك عن كونها انتماءاً نضالياً يدفع اصحابه الثمن الباهظ تحت نير الاحتلال وعسف قبضته الحديدية .

وتتغذى الاقليمية الفلسطينية . بالوضع العربي الذي يدفع باتجاه الاقليمية والطائفية والمذهبية البغيضة . كما تتغذى ايضاً من الواقع البائس الذي انتهى اليه الخطاب القومي الزائف . الذي لم يبق منه سوى عدائه للوطنية الفلسطينية وسعيه لالغائها ومصادرتها .

نحن لا نستطيع ان نقبل باي من هاتين النزعتين . فقد جربنا على امتداد السنوات الاربعين الماضية . وتبين انه دون الادراك الصحيح لجدل الوطني والقومي . ودون التوصل لحل علمي لهذه المعادلة فان مشاكل عديدة ستترتب على ذلك .

ونحن نفكر في معركة التحرير والاستقلال الوطني لا يمكننا الا ان نحسب الحساب لجملة من الثوابت على هذا الصعيد اهمها:

- اولاً: الوطنية الفلسطينية . وضرورة تبلور الخاص الفلسطيني . الكيان الفلسطيني . الذي تجسده حالياً منظمة التحرير . فهذا وحده الذي يبقي قضيتنا في نصابها الصحيح كقضية شعب وتقرير مصير وحقوق وطنية مشروعة . لا قضية حدود ولاجئين .

لذا فان الحرص على الشخصية الفلسطينية . الهوية الفلسطينية . وصيانتها من التبديد والمصادرة . هي عملية مواجهة نضالية . الشخصية الصهيونية . إن جاز لنا ان نسميها كذلك . هو نقيض هذه الشخصية وبديلها على الارض الفلسطينية . وهي سلاح في مواجهة التهويد من جهة والاردنة واللحاق من جهة اخرى .

وغني عن القول ان تاكيد الشخصية الفلسطينية بهذا المعنى . ليس نقيضاً . للشخصية القومية العربية . وليس نقيضاً للبعد القومي للقضية بل المكمل والمتمم لهذا البعد .

- ثانياً البعد القومي للقضية الفلسطينية ، اذ بدون حركة فلسطينية متفاعلة ومنسجمة مع محيطها القومي ، لايمكن التفكير الجاد والمسؤول بمعركة التحرر الوطني ، ولا بالحفاظ على مكتسبات الشعب والثورة

ولا نقول ذلك من وحي الارتباط القومي للقضية الوطنية الفلسطينية فحسب بل ايضاً منطلقين من خصوصية القضية الفلسطينية ، الشتات الفلسطيني ، قواعد الارتكاز واهميتها ، قومية الصراع ضد العدو الصهيوني ، تحول العامل الاسرائيلي الى عامل داخلي بالنسبة لنضالات العديد من شعوب امتنا العربية وغير ذلك من الاعتبارات التي تدفعنا للقبول بالارتباط الوثيق بين النضال الوطني والنضال القومي .

بالطبع فنحن نتحدث الان بلغة عامة ،لاعتبارات المساحة وضيق المجال ولكننا ندرك ان قضية جدل الوطني والقومي اكثر تشابكاً من ان تثار بهذه الطريقة المختصرة .

- ثالثاً ان الاهتمام بالوطنية الفلسطينية وبالخاص الفلسطيني ، ينبغي ان لا يدفعنا الى الاقليمية ، واشد تعبيراتها ضرراً وخطورة ، الشوفينية كما ان اهتمامنا بالبعد القومي للصراع ينبغي ان لا يدفعنا للوقوع في مشكلة التذويب وتبديد الهوية الفلسطينية ، حتى لو كانت الحركة القومية ، ناصرية الطراز او تقدمية الطراز دون لبس او جدال

- رابعاً ان اهمية الحل الصحيح لمعادلة الوطني والقومي تقودنا الى البحث في علاقة الثورة مع الجماهير العربية وعلاقتها بالانظمة العربية ، اذ ساد منطق في التعامل مع الوضع العربي يتمحور على العلاقة مع الانظمة العربية وليس مع الجماهير التي ظلت العلاقة بها محكومة باعتبارات تكتيكية مؤقتة في اغلب الاحيان .

لذا فإن تصحيحاً في علاقات المنظمة مع الوضع العربي ، ينبغي ان يبدا من تصحيح العلاقة مع الجماهير العربية وجعلها المحور الذي تقوم عليه العلاقات الفلسطينية العربية .

- خامساً إن الحركة الوطنيه الفلسطينية ، وبوصفها جزءا اساسيا من معسكر التحرر والتقدم والسلم في العالم ، لا يمكنها الا ان تكون منحازة للمعسكر التقدمي

على الصعيد العربي

انظمه ومنظمات وفصائل ، هذا الانحياز ينبغي ان يكون محسوما بحكم طبيعة الثورة الفلسطينية ، وموقعها في الصراع الدائر على الصعد الوطنية والقومية والاممية ولا يجوز بتاتاً ان يتخذ من الممارسات الشاذة لبعض قوى التقدم العربية ، وسيلة لالغاء الفوارق بين قوى وانظمة وطنية وتقدمية واخرى رجعية وعميلة

إن " السؤال الاهم " هو هل الخلط بين المعسكرين جائز ، وهل يتساوى التقدميون بالممارسة مع الرجعيين في الممارسة في موقعهم من القضية الفلسطينية؟ وهل يجوز تبعاً لذلك ان نحتفظ بذات المستوى من العلاقات بين هذين الطرفين؟ .

- سادساً ان إنحيازنا لمعسكر التقدم على المستوى العربي لايمنع ، ولا يتعارض مع قيام علاقات فلسطينية عربية اوسع نطاقاً ، تشتمل مع ما يسمى بالانظمة العربية المحافظة غير المتورطة مباشرة في مؤمرات ضد الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية وثورته المسلحة .

اذا اخذنا كل هذه الثوابت بنظر الاعتبار فان وجهة النظر حيال ، جدل العلاقات الفلسطينية - العربية ، تتلخص في الحفاظ على الخاص الوطني الفلسطيني ، في اطار الارتباط الجدلي الوثيق بالعام القومي العربي ، في الانحياز لمعسكر التقدم العربي ممثلاً بالدرجة الاساسية بجماهير الامة العربية دون انغلاق بل وبانفتاح على جميع الانظمة العربيه غير المتورطة مباشرة في مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية .

وجهة النظر هذه تنطلق من رفض الاقليمية الفلسطينية المتقوقعة ، التي تتخذ من هزال الوضع العربي ستاراً لاشاعة اليأس والاحباط وترفض الاقليمية والطائفية والمذهبية ، بوصفها التعبير عن حالة الضعف والتمزق التي يعيشها الوضع العربي القائم ، كما ترفض الخطاب القومي الزائف الذي يتخذ من شعارات القومية العربية غطاء لتبرير عجزه من جهة ، وسعية التواصل لمصادرة الدور الفلسطيني الوطني المستقل من جهة اخرى

ان الاستخلاص الحاسم هنا يختصر بالكلمات التالية: لايجوز تغييب

العامل الوطني في اي ظرف من الظروف ، و لايجوز لهذا العامل ان ينفصل عن بعده القومي الضروري .

ثاني هذه الدورس: العامل الأممي في الصراع /

لانستطيع ونحن نقف امام تجربة اربعين عاماً على قيام العدو الصهيوني الا ان نلحظ الاثر الكبير الذي لعبه الراي العام العالمي والمجتمع الدولي في إنشاء هذا الكيان ، والمحافظة عليه ودعمه على امتداد سنوات عديدة .

اذ لولا الاجماع الدولي المثقل بظلال النازية وشبحها الكريه ، ولولا ، الاوهام الخاطئة ، التي تسربت إلى بعض الاوساط الصديقة والحليفة في تلك الفترة حول حقيقة المشروع الصهيوني في فلسطين ، لما حصل ماحصل ، ولربما كان تاريخ المنطقة برمته قد جاء على نحو مغاير .

واليوم وفي ظل ازدياد حدة الترابط بين حلقات الصراع الاقليمية والدولية ، حيث يبدو العالم باسره ساحة واحدة ، فإن المعركة لكسب الراي العام والمجتمع الدولي تبدو اكثر اهمية من اي وقت مضى ، ويبدو معها اي استخفاف او استهتار بقيمة الحلقة الأممية ، ضرباً من المغامرة الطفولية ، تلحق افدح الضرر بمسيرة نضالنا على الساحتين الوطنية والقومية .

إن إنهيار صورة إسرائيل في نظر الراي العام العالمي ، وظهورها على حقيقتها كواحدة من اعتى القوى الرجعية التي تساهم في تهديد سلام العالم واستقراره ، وتعتبر جزءاً من طليعة الهجوم الامبريالي ـ الرجعي والتي تعمل على كبح جماح تطور الحركة الثورية ـ والتحررية في العالم ... إن بروز اسرائيل على هذه الشاكلة هو المقدمة الاولى والضرورية لنجاحنا في معركة استرداد كامل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

وكما اشرنا في مكان سابق فقد كشفت السنوات الأربعون الماضية الستار عن جوهر اسرائيل الرجعي ـ الفاشي ـ العنصري ، وما علينا سوى ان نخوض معركتنا بحنكة ودراية ، حتى نكسب اوساطاً متزايدة من المتعاطفين والمؤيدين لنضالنا المشروع .

اسرائيل ترتبط بحلف استراتيجي مع الامبريالية الامريكية ، وهي تلعب دور المغذي والداعم للثورة المضادة في افريقيا وامريكا اللاتينية ، وتخوض مع المجتمع

الصناعي الحربي في امريكا غمار حرب النجوم ، بعد ان امتلكت القنبلة الذرية ، ووسائل نقلها ـ صاروخ اريحا ـ ٢ ـ الذي بات يهدد جنوب الاتحاد السوفياتي .

إن الرهان على نجاحنا في كسب هذه المعركة هو رهان ملموس ، ويمتلك امكانية واقعية للنجاح ، وقد قطعنا شوطاً كبيراً على هذا الطريق ، خصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة ، والتي كشفت للعالم الجوهر العنصري ـ الفاشي لهذا الكيان .

بيد ان للنجاح في كسب هذه المعركة شروطاً لابد من توفرها ، واهمها اثنان

ـ الاول: الحفاظ على قوة وزخم الوطني الفلسطيني وضمان تصاعد الخط البياني لهذا النضال ، فالعالم مهما بلغ تفهمه لقضيتنا ومأساتنا إلا انه لا يحترم الضعفاء وقوة المنطق ليست بديلاً عن منطق القوة على الاطلاق ... فضلاً عن ذلك فان دقة ووضوح الخط السياسي للثورة الفلسطينية تلعب دوراً حاسماً في هذا المجال .

ـ الثاني: الاقتراب دون تفريط من موقف المجتمع الدولي والابتعاد ما امكن عن المواقف المتشنجة التي من شانها توسيع الهوة بين الموقف الوطني الخاص والموقف على الجبهة الأممية .

فالالتقاء مع موقف المجتمع الدولي ، امر ضروري لاسيما وان المجتمع الدولي ، اليوم يبدو اكثر تفهماً لعدالة قضيتنا الوطنية ، وقد عبر عن ذلك في جملة من القرارت ، والمواقف التي اتخذتها الهيئات والمنظمات الدولية ، والتكتلات الاقليمية والدولية المختلفة ، من دول اشتراكية وعدم انحياز الى منظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي .

كيف يمكن ان نلتقي مع موقف المجتمع الدولي وكيف يمكن في الوقت ذاته ان نحافظ على جوهر مطالبنا واهدافنا وان لانقع في خانة التفريط بحقوقنا الكاملة غير المنقوصة؟ وهل ثمة وسيلة لحل هذا التناقض الظاهر بين قبولنا بالارادة الدولية وقرارتها ، وبين تمسكنا بشعاراتنا النهائية؟

عن هذه الأسئلة والتساؤلات سنحاول الاجابة بقدر ما تسمح به هذه المقالة .

ـ اولاً

كيف نلتقي مع الارادة الدولية مع الاتجاه الرئيسي للراي العام العالمي ولا نبدو

معزولين عن حركة العالم وقواه المؤثرة؟

إن نقطة البدء في الاجابة على هذا السؤال تتمثل في ضرورة صياغة برنامج سياسي مرحلي يقع في دائرة الامكان التاريخي - ويحظى بقبول وتعاطف وتاييد الاغلبية في المجتمع الدولي لان الاكتفاء بترديد الشعارات العامة النهائية والتي قد لاتكون مفهومة للعديد من الاوساط الدولية من شانه افقادنا للقدرة على تعبئة وتحشيد اوسع قطاعات الراي العام العالمي في معركتنا ضد جبهة الاعداء .

من هنا كان البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية . برنامج العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة ... ومن هنا جاءت دعوتنا للبرنامج وتبنينا له ودفاعنا عنه برنامجاً للاجماع الوطني الفلسطيني ... برنامجاً يحظى بتاييد الاغلبية الساحقة في المجتمع الدولي .

وغني عن التاكيد ان نجاح الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه المشروعة في العودة الى وطنه وبناء دولته المستقلة . سيعيد بحق اكثر من نصف طريق الاطاحة بالمشروع الصهيوني - الامبريالي في بلادنا . وتحقيق الاهداف النهائية لشعبنا وامتنا .

قد يقال مثلاً في معرض الاعتراض على مفهوم المرحلية في النضال الفلسطيني . إن التوصل الى اي حل مرحلي سيقطع الطريق على الحل الاستراتيجي للمسالة الفلسطينية . الامر الذي سنتحدث عنه في معرض الاجابة على السؤال الثاني .

- ثانياً:

كيف يمكن الالتقاء مع ارادة المجتمع الدولي دون تفريط او إهدار بكامل حقوق شعبنا الوطنية في وطنه . وكيف السبيل الى حل هذا التعارض - التناقض؟ .

إن الرهان في حل هذه المفارقة يستند الى الثقة الاكيدة بافتضاح حقيقة هذا الوحش السرطاني الكاسر . امام اوسع اوساط الراي العام العالمي . الذي ظن عام ١٩٤٨ انه زرع في صفوفنا . حملاً وديعاً » و « واحة الديمقراطية » في صحراء القمع والبربرية العربية .

ولسنا في ذلك نبالغ او ننطلق من اوهام افتراضية . اذ شيئاً فشيئاً يقترب العالم من ادراك حقيقة هذا الكيان .

فالاستراتيجية الاسرائيلية . تستند الى « مفهوم للعدو » يشتمل على الذين

اعتدت وستعتدى عليهم فضلاً عن حلفائهم القائمين والمحتملين لاسباب دينية وقومية وسياسية . والخطر وفق هذه الاستراتيجية ليس من الامكانيات الفعلية للعدو فحسب بل ومن الممكنات المحتملة وغير المستغلة ايضاً . والعدوان لايستهدف ضرب الخطر القائم والمتبلور فحسب بل والمحتمل كذلك .

وفي ضوء هذا . المفهوم للعدو » يتحدد . مفهوم القوة » ليشمل مضمونها وسياستها ومكوناتها بحيث تكون القوة العسكرية محصلة لقوة اقتصادية بشرية اجتماعية وعلمية شاملة

وبهدي هذه الاستراتيجية تم التوقيع على مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين اسرائيل والامبريالية الامريكية . والتي خضعت للتطوير و« التعميق » بحيث اصبح الكيان الصهيوني يحتل نفس موقع الاعضاء في حلف الناتو في شبكة الحلف الامبريالي .

وبغض النظر عن تفاصيل هذه المذكرة وما اعقبها من ملاحق واضافات تجعل من اسرائيل راس حربة في الهجوم المضاد على قوى السلم والتقدم والاشتراكية في العالم إلا ان جوهر المعادلة التي باتت تحكم المركز الصهيوني بالمركز الامبريالي تتلخص في « اسرائيل في خدمة المشروع الامبريالي على المستوى الكوني . في حين تقف الامبريالية العالمية في خدمة الاغراض الاقليمية للمشروع الصهيوني .

وقد ترجمت هذه المعادلة مرات عديدة وفي مناسبات بشعة كثيرة . فاسرائيل قامت بتقديم اكثر من خدمة للامبريالية العالمية . خصوصاً في الميادين القدرة حيث تعذر لاسباب عديدة على الولايات المتحدة القيام بدور مباشر . فتاتي اسرائيل للقيام بهذا الدور نيابة عن زعيمة المعسكر الامبريالي .

وفي مقابل ذلك . اثبتت واشنطن على امتداد سنوات الصراع العربي - الاسرائيلي . انها تضع تحت تصرف اسرائيل ومشاريعها « الاقليمية الكبرى » كافة الامكانيات والقدرات المتاحة للمعسكر الامبريالي .

انها العلاقة التي ترتقي من مستوى الاداة - الاجير . إلى مستوى الاداة الشريك في منظومة المصالح الكونية للمعسكر المعادي .

وفي ضوء هذه الرؤية الاستراتيجية الاسرائيلية العليا . ولطبيعة العلاقة بين

المركز الصهيوني والمركز الامبريالي ، يصبح من الطبيعي القول بان الارتباط بات وثيقاً ومحكماً بين نجاح الشعب الفلسطيني في انتزاع اهدافه النهائية من براثن الوحش الصهيوني ونجاح كافة قوى السلم والتقدم والتحرر والاشتراكية في الحاق الهزائم بالمركز الامبريالي ... وتصبح المعركة ضد هذين المركزين الرجعيين معركة واحدة وإن اختلفت ساحاتها واسلحتها ، إلا إن القوى المشاركة فيها هي ذاتها

وبالطبع ليست المرحلية هي كل ما يمكننا ان نلجا إليه سياسياً لكسب معركة الراي العام العالمي ، فما يجري اليوم من صراع حاد حول مسالة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط هو ايضاً معركة ، ومعركة ضارية ، بين معسكري الثورة والثورة المضادة على مختلف المستويات الاقليمية والدولية .

فالمؤتمر الدولي الذي ندعو إليه ، هو ميدان لصراع الارادات ووسيلة لتشكيل اوسع اوساط الراي العام العالمي ضد التعنت والعنجهية الصهيونية .

حيث بات واضحاً اليوم إن إسرائيل والولايات المتحدة هما تقريباً الدولتان اللتان ترفضان عقد مؤتمر دولي بصلاحيات كاملة ، تحت رعاية الامم المتحدة وبحضور الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الدولي ، وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، ولقد كان للموقف الفلسطيني المؤيد والداعي لعقد هذا المؤتمر اثره الكبير في نقل الكرة الى الملعب الاسرائيلي حيث بات اتجاه الضغط الدولي يتحول من الدائرة الفلسطينية ـ العربية إلى الدائرة الاسرائيلية .

وكما هو معروف ، فإن سياسة متشنجة حيال المؤتمر الدولي كان من شانها فرض اجواء من العزلة والاختناق على العمل الوطني الفلسطيني ، اذ كيف يمكن تصور الوضع الفلسطيني ـ على الساحة الدولية ، دون مساندة وتاييد الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية ، وغيرها من الدول الصديقة والحليفة بل وكيف يمكن تصور الوضع الفلسطيني في ظل اختراق حاد في المواقف مع حلفاء الثورة على المستوى الدولي؟

إن المواجهة الجدية الشاملة للتحالف الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي غير ممكنة بدون توافق اركان معسكر المواجهة الفلسطينية العربية الاممية ، وهذا

التوافق لابد ان يتحقق على قاعدة برنامج سياسي محدد باهداف واضحة ومحددة ، وهذا البرنامج كما دلت التجربة ينبغي ان يندرج في ، إطار الممكن التاريخي ، وكما دلت التجربة كذلك فان برنامج العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة هو هذا ، الممكن التاريخي ، في المدى المنظور ولعل المؤتمر الدولي كما اوضحنا شروطه هو الميكانيزم المناسب لترجمة هذا البرنامج ونقله الى حيز التنفيذ .

بهذه الرؤية نستطيع مواجهة الحلقة الاسرائيلية بالحلقة الفلسطينية ونستطيع مواجهة الحلقة الصهيونية بالحلقة القومية ونستطيع مواجهة الامبريالية بالحلقة الاممية ، كل ذلك في اطار من المواجهة الشاملة الدائبة والمثابرة حتى الظفر بالحرية والاستقلال التامين .

اما الانتقال من حيز الشعارات المرحلية الى حيز الشعارات الاستراتيجية والنهائية فهو منوط بقدرتنا على جعل هذه العملية ايضاً في إطار ، الممكن التاريخي ، وليس في اطار الدعاية والتبشير ، ولعل نقطة البداية في مسعانا هذا تنطلق من العمل لاقناع حلفائنا بان العدو الذي نواجه ليس خطراً على الشعب الفلسطيني او على الأمة العربية فحسب بل هو خطر على سلام العالم واستقراره ... خطر ينهدد جميع قوى التحرر والسلم والتقدم والاشتراكية .

وإذا كانت إسرائيل والصهيونية بقيامها بدور الثورة المضادة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وسعيها للتخريب على الدول الاشتراكية عبر الانخراط ، النشط في مشاريع واشنطن والدوائر الغربية ، في هذا المجال ، ومحاولاتها إعادة طرح ، المسالة اليهودية ، على جدول اعمال الدول الاشتراكية عبر طرح قضية هجرة اليهود والقيام باوسع حملات الدعاية المضادة والتحريض ضد الاشتراكية ، إذا كانت إسرائيل تقوم بكل ذلك فإنها بلا شك توفر لنا الاساس الموضوعي للنجاح في مهمتنا هذه وما علينا الا ان نجيد استغلال هذا الظرف الموضوعي عبر سياسة صائبة لا تسقط «الاستراتيجية» في حسابات التكتيك الراهن والمرحلي ، ولا تغمض العين عن الاهداف النهائية للشعب الفلسطيني .

ثالث هذه الدروس: جدل الداخل والخارج .

برزت هذه المسالة بشكل خاص في اعقاب حرب ١٩٦٧ ، حيث اخضعت بقية الارض الفلسطينية تحت نير الاحتلال الصهيوني ، وبات ما يقرب من نصف

الشعب الفلسطيني سواء في مناطق احتلال عام ١٩٤٨ ، او مناطق الاحتلال عام ١٩٦٧ خاضعاً للاحتلال .

قبل عام ١٩٦٧ ، لم يكن المركز الفلسطيني في الخارج قد تبلور بعد على نحو واضح وحاسم ، فالعمل الفلسطيني كان يقطع خطواته الأولى فحسب ، اما الداخل ، فلسطينيو ١٩٤٨ ، فلم يكن دورهم الكفاحي قد تبلور بعد على النحو الذي تشهده الآن هذه المناطق ومنذ ذلك التاريخ ، يدور جدل واسع حول طبيعة العلاقة بين الداخل والخارج .... ولعله جرى في احيان كثيرة تغليب احد طرفي المعادلة على الآخر ، خصوصاً تغليب الخارج على الداخل .

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت في مقدمة التيار الذي قال بوجود ركيزتين للثورة الفلسطينية اساسيتين ، ولا يمكن لاحداهما ان تلغي الاخرى او تستغني عنها :

الركيزة الاولى

وهي الاهم دخل فلسطين المحتلة ، حيث يخوض نصف شعبنا هناك يومياً معارك المواجهة الضارية لمشاريع التصفية السياسية ولمحاولات الغاء الهوية الوطنية لشعبنا ، ولمؤامرات التهويد والاستيطان ، ولخطة التقاسم الوظيفي ولمؤامرة التعيينات ومحاولات خلق قيادة رجعية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اي باختصار ضد سياسات الاحتلال ومحاولاته المتكررة تصفية قضية شعبنا الوطنية ، سواء بوسائل العنف المباشرة او عبر خطط سياسية مشتركة مع النظام الاردني .

الركيزة الثانية

وتمثلت في الجسم الرئيسي للثورة بمؤسساتها القيادية والاعلامية واجهزتها العسكرية والسياسية والاجتماعية ، والتي انتقلت بعد الاردن الى لبنان إثر مجازر عمان وجرش ١٩٧٠ - ١٩٧١ - والتي تواجه اليوم مزيداً من المشكلات الناجمة عن الشتات الذي اعقب حرب ١٩٨٢

تعرضت الركيزة الاساسية الثانية للثورة على مدار السنوات العشرين او اكثر الماضية لمحاولات شتى ، متعددة الأطراف لاقتلاعها وتصفيتها ، وقد دفع شعبنا ثمناً لتمسكه بهذه الركيزة آلاف الشهداء سواء في معارك ضد العدو الصهيوني ،

او في المعارك ضد الجبهات العربية التي قامت بمحاولات شتى لتصفية البندقية الفلسطينية

وعلى امتداد السنوات التي شكلت عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة ، كانت العلاقة الجدلية بين الركيزتين تتوطد وتتعزز ، فقد تأثرت احداهما بالأخرى ، سلباً وإيجاباً ، واثرت بها ، صعوداً او هبوطاً ، وعملت احداهما على ملء اي فراغ نسبي ناشيء عن ضعف مؤقت اصاب الاخرى الى حين يمكن لها ان تنهض مجدداً لتواصل شعبنا في الداخل والخارج كفاحه موحداً في جميع ساحاته تحت ذات الرايات ومن اجل ذات الاهداف ، وفي اطار ذات القيادة والكيان منظمة التحرير الفلسطينية .

صحيح إننا كنا حينما نرى (الداخل وقد استأثر) بالصورة الكفاحية لشعبنا جراء انتفاضة واسعة او نهوض شعبي كبير ، وصحيح كذلك اننا حيناً آخر نرى ، الخارج ، وقد استأثر بهذه الصورة جراء تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح عبر الحدود ، او جراء اشتداد ضراوة العدوان الخارجي ، والتصدي الشعبي المسلح له ، كما حصل في حرب الاجتياح وحصار بيروت عام ١٩٨٢ .. لكن الصحيح كذلك اننا في جميع الأحيان كنا بصدد هذا التفاعل الجدلي العميق .... هذا الارتباط العميق بين ، الداخل والخارج ، كيف لا ، ونحن شعبٌ واحد بقضية واحدة وقيادة واحدة منظمة التحرير الفلسطينية .

إن هذا الترابط لم تقتصر مفاعيله على الجانب الوطني الفلسطيني ، فالاعداء ايضاً بحكم ادراكهم لهذا الترابط شنوا هجمات بصورة منظمة ومنسقة ضد الداخل والخارج معاً ، وفي كل مرة كانت تتعرض فيها الثورة الفلسطينية خارج الارض المحتلة لحرب او اعتداء ، كانت العين على الارض المحتلة ، الميدان الذي يراد له ان يكون معبراً للحلقة الثانية من اتفاقيات كامب ديفيد .

في كل مرة كانت فيها الارض المحتلة تخضع للقبضة الحديدية ولحملات البطش والارهاب ، كانت اعين الاعداء مسمرة على ضرب نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج وقصقصة اجنحتها بوصفها العقبة الابرز في وجه الحل الامريكي ، الامر الذي يعيد قضية شعبنا الى نصابها الحقيقي ، كقضية تحرر وطني واستقلال وتقرير مصير .

اذن هذا هو جدل الداخل والخارج ، اكدته تجربة السنوات ولم تقلل من شانه

لحظات صعود هنا او هبوط هناك .

ومما لا شك فيه انه جرى في بعض المراحل التي مر بها النضال الفلسطيني ، تغليب الخارج على الداخل . خصوصاً في سنوات الوجود العلني الواسع والمميز لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قبل عام ١٩٨٢ . لا بل ويمكننا الاعتراف ، ومن واجبنا الاعتراف ، إن الركيزة الأولى ـ الداخل ـ لم تحظ في احيان كثيرة بالاهتمام الكافي من قبل فصائل الثورة الفلسطينية .

ان هذا الخطأ وإن كانت له ظروفه واسبابه المعروفة ، إلا إنه لايمكننا ان نقلل من خطورته ـ او نقبل باستمراره او تكراره .

اذ مهما بلغت اهمية الركيزة الثانية للثورة الفلسطينية ، تبقى الارض المحتلة الساحة الرئيسية التي يحسم فوقها الصراع بالترابط والتفاعل مع ـ الخارج ـ ومع الحلقتين العربية والاممية كذلك .

وفي هذه الايام المباركة حيث تندلع انتفاضة شعبنا الباسلة وتدخل شهرها السادس تبرز في صفوفنا ، وخارج صفوفنا اصوات تقلل من شان الركيزة الثانية للثورة حيث يلوح اصحاب وجهات النظر هذه باراء ومواقف تقلل من شان العمل الوطني الفلسطيني في الخارج بل وتعتبره ثانوياً .

ومثل هذه الاراء سبق وان طرحت في عام ١٩٨٢ ، وخصوصاً بعد اندلاع حروب المخيمات في لبنان ، حيث وصل البعض الى استنتاج خاطىء وخطير مفادها ان الركيزة الثانية ، قد بلغت الجدار المسدود ، وانه ليس من خيار امامنا سوى « الاكتفاء » بالعمل داخل الأرض المحتلة .

واذا اسقطنا من الاعتبار ـ النوايا السيئة والتصفوية ـ التي تكمن وراء بعض هذه الدعوات . واذا ما افترضنا ـ حسن النية ، فإننا نقول اننا امام وجهة نظر خاطئة وخطيرة . فالداخل ـ الذي يعتبر ركيزة اساسية وحاسمة ، ليس بمقدوره الوصول الى انتزاع الحقوق الوطنية المشروعة كاملة لشعبنا بدون ارتباطه بنضال ـ الخارج ـ وبدون ارتباط أعمق واوثق مع نضال الجماهير وقواها الوطنية على الساحة العربية ، وبدون تحالف وثيق مع نضال حركة السلم والتقدم والتحرر الاشتراكية عبر الساحة الدولية .

واذا كنا اليوم نقف امام الملحمة البطولية التي تسطرها جماهير شعبنا داخل الارض المحتلة، فإننا نقف امام الدور الواجب على الثورة الفلسطينية وجماهير شعبنا خارج الأرض المحتلة القيام به ، فضلا عن الدور المطلوب من حركة التحرر الوطني على الساحة القومية والحلفاء والاصدقاء على الساحة الاممية .

إن الخلاصة التي نخرج بها بعد هذا العرض المكثف لجدل العلاقة بين الداخل والخارج هي ـ ان الثورة الفلسطينية التي قامت منذ فجر انطلاقتها الاولى على ركيزتين اساسيتين ، فانها اليوم تستمر وتتواصل بفعل تفاعل هاتين الركيزتين واذا كنا نعطي الأولوية الحاسمة للركيزة الأولى داخل الأرض المحتلة ، الا انه لايجوز لنا ولاتحت اي ظرف من الظروف الغاء او التقليل من اهمية الركيزة الاساسية الثانية للثورة في الخارج .

بعد هذه الخلاصة ، يتوجب علينا ونحن نتحدث عن الداخل والخارج ان نميز بين خصوصية هذا التجمع الفلسطيني او ذاك ، وان نلحظ الدور المميز الذي يقدور هذا التجمع او ذاك ان يلعبه في مسيرة كفاح شعبنا الطويلة

فنحن حين نتحدث عن الداخل يتبادر للذهن فوراً الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧ ، اما المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ فغالباً ما يجري القفز عنها .

إن هذه النظرة خاطئة كذلك . فالجزء الخاضع من شعبنا وارضنا للاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ هو جزء لا يتجزأ من الشعب والأرض الفلسطينية . وينبغي ان يجري العمل بكل السبل لتفعيل دورها وزيادة اسهامها في ملحمة الكفاح البطولية التي يخوضها شعبنا ضد اعدائه وعلينا ان نرتقي بهذا الدور من مستوى المساندة والتضامن النشط الى مستوى المشاركة الفعلية ... علينا ان ننقل شرارة الانتفاضة الى الجليل والمثلث والناصرة والنقب وكل مدينة وقرية محتلة في فلسطين .. كل فلسطين .

وربما كان هذا اكثر ما يقلق العدو الصهيوني ، حيث يعبر اركان قيادته عن مخاوفهم من « تبدل الاحوال » في هذه المناطق . واجتياز شعلة الانتفاضة لما اسموه « الحزام الاخضر » فتحرقه وتحرق معه محاولات « تدجين » شعبنا .. إن

هذا السلاح - سلاح جماهيرنا في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ . لم يستخدم بعد بصورة كاملة .... وعلينا التفكير جدياً بكيفية استخدام هذا السلاح على افضل وجه .

وبخصوص الخارج . وعلى الرغم من اهمية التجمعات الفلسطينية في مختلف مناطق الشتات . خصوصاً في لبنان ، إلا ان للتجمع الفلسطيني في الأردن اهمية استثنائية علينا الاهتمام بها . والانتباه لمدى تاثرها في حالة نجاحنا في تفعيل هذا الجزء الحيوي من شعبنا .

إن لذلك اسبابا عديدة من بينها:

- حجم هذا التجمع وثقله النسبي داخل الساحة الاردنية حيث يشكل اغلبية السكان .
- خصوصية العلاقة بين جماهير الشعبين الاردني والفلسطيني والتي توحدها قضية واحدة وخندق واحد ومصير واحد وهدف واحد . بل وحركة وطنية واحدة .
- خصوصية الدور الذي لعبه وما زال يلعبه النظام الاردني لجهة تمرير المخططات الامبريالية - الصهيونية - الرجعية - الرامية لتصفية قضية شعبنا تحت اسماء ومسميات عديدة .

الاعتبار الجغرافي . وحالة التماس القائمة بين ضفتي نهر الأردن وكون هذا البلد يحتفظ باطول حدود مع العدو الاسرائيلي .

لكل هذه الاعتبارات وغيرها . يحظى التجمع الفلسطيني في الأردن باهمية خاصة في اطار . الخارج . علينا ان نوليها الاهتمام الكافي والمناسب .

ولكل هذه الاسباب لم يكتف مؤتمرنا الوطني الرابع - ١٩٨١ - بالحديث عن ركيزتي الثورة وعن قواعد الارتكاز في الخارج . بل توقف مطولاً امام خصوصية واساسية الساحة الاردنية .

رابع هذه الدروس:

الكفاح المسلح واشكال النضال المختلفة

لعل من بين ابرز الاخطاء - الدروس التي بلورتها التجربة السابقة ضرورة المزج على نحو خلاق بين مختلف اشكال النضال ، وعدم الوقوع في خطا تغليب الواحد

منها على الآخر او استبدال شكل باخر .

لقد اتى زمن ثورتنا - سنوات انطلاقتها الاولى على وجه الخصوص - لم يكن يسمح فيه الا بالكفاح المسلح - حتى ان الوثائق الرسمية لمنظمة التحرير . نصت لسنوات عديدة على ان الكفاح المسلح هو الاسلوب الوحيد للنضال .

ومع تطور الثورة نضجت وتبلورت رؤيتنا لهذه المسالة وخصوصاً حين استطاعت الثورة ان تلج وبنجاح ملحوظ ابواب النضال الجماهيري السياسي والدبلوماسي والاعلامي وغيرها من الابواب .

ان هذا بالطبع لايعني التقليل من شان الكفاح المسلح، او دفعه إلى المرتبة الثانية، فالكفاح المسلح كان وما يزال وسيبقى الشكل الرئيسي للنضال ... كان وما يزال وسيبقى الرافعة التي نهضت عليها كافة الانجازات السياسية الهامة التي حققها شعبنا... الرافعة التي بواسطتها بلغت قضيتنا وثورتنا ومنظمة التحرير إلى الموقع والمكانة التي هي عليه اليوم، فلسطينياً وعربياً ودولياً.

لكن الأمر الذي لابد من التاكيد عليه هو ان الكفاح المسلح وحده دون ارتباطه بالعمل السياسي والدبلوماسي والاعلامي والجماهيري يبقى قاصراً عن تحقيق الأهداف والمنجزات التي يتطلع إليها شعبنا ويبذل في سبيلها التضحيات الجسام .

ان معركتنا مع العدو الصهيوني هي معركة شاملة بكل ما تعنيه الكلمة. فالعدو يحاربنا بالسلاح والسياسة والدبلوماسية والمال والاقتصاد والاعلام، ويخوض ضدنا معركة التاريخ والتراث والثقافة. لذا علينا ان نواجهه نحن بدورنا في مختلف هذه الميادين .

علينا ان نجيد ادارة معاركنا السياسية والدبلوماسية وان نواصل جهودنا لعزل هذا الكيان دولياً، واظهاره على حقيقته... علينا ان نجند كل قوانا لتجريده من تفوق الآلة الاعلامية الغربية وان نصل إلى كسب تاييد اوسع قطاعات الراي العام العالمي وان نستخدم سلاح الاعلام في هذه المعركة... علينا ان نخوض معه معركة على الجبهة الاقتصادية فنلاحق مصالحه او نضربها ونحرمه من اي فرصة للاستفادة منها في تطوير بنيته الاقتصادية والاجتماعية... علينا ان نكشف محاولاته للسطو على تاريخنا وثقافتنا وتراثنا والبسة نسائنا.

وعلينا وهذا هو الاهم ان نجعل لكل فلسطيني دوراً في هذه المعركة داخل الارض

المحتلة. في بلدان الطوق والدول العربية في المهاجر البعيدة... علينا ان نجعل من ادائنا النضالي «سيمفونية» متكاملة لكل فرد من ابناء شعبنا دوره المحدد فيها.

فضلاً عن ذلك، علينا نحن في الثورة تقع مسؤولية اولى في تجنيد كافة القوى الشقيقة والصديقة والحليفة على الساحتين العربية والدولية، لكي تضرب تحالف «اسرائيل» وارتباطها الوثيق بالصهيونية والامبريالية العالمية.

لقد علمتنا تجارب الشعوب الظافرة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ان نلجأ للسلاح، للكفاح المسلح لمقارعة الاعداء، ولكن هذه التجارب ذاتها تعلمنا في الوقت ذاته اهمية اللجوء إلى مختلف اساليب النضال وعدم التقليل من شان اي منها على الاطلاق.

وما احوجنا ونحن نواجه عدواً يريد «نفي وجودنا» على الاطلاق وطمس هويتنا وتبديد ثقافتنا وتزوير تاريخنا، وصرف انظار العالم عن حقنا المشروع، وما احوجنا في ظل هذه الخصوصية لتعلم خوض النضال على كافة الجبهات والميادين وبمختلف الاسلحة. البندقية، الكتاب، اللوحة، القصيدة، الازياء الشعبية، الاعلام، الدبلوماسية وغيرها.

وما احوجنا كذلك ونحن نواجه عدواً فاشياً عنصرياً مدججاً بالسلاح من راسه حتى اخمص قدميه من التمسك بخيار الكفاح المسلح كخيار رئيسي حاسم.

خامس هذه الدروس:

عدم وضع استراتيجية حرب الشعب في مواجهة استراتيجيات أخرى

ومن الاخطاء - الدروس - الواجب التوقف امامها ونحن بصدد الحديث عن الذكرى الاربعين المشؤومة لقيام الكيان الصهيوني - عدم وضع استراتيجية حرب الشعب طويلة الامد في تناقض ومواجهة مع استراتيجية الحروب النظامية الكلاسيكية.

لقد سادت في صفوفنا ولسنوات عديدة آراء ووجهات نظر تتحدث عن استراتيجية حرب الشعب الطويلة الامد بوصفها الاستراتيجية الوحيدة الصالحة لمواجهة العدو الصهيوني الامبريالي، واعتبرت استراتيجية الحرب النظامية -

الكلاسيكية، استراتيجية «ساقطة» وغير مناسبة لمواجهة معسكر الاعداء.

وتعود الاسباب الكامنة وراء بروز هذه النظرة التي مانزال نحتفظ لنفسها بامتدادات داخل الصفوف الفلسطينية الى:

- بعض التجارب الظافرة التي حققت من خلالها شعوب صغيرة انتصارات حاسمة على العدو الرجعي - الامبريالي المتفوق عليها باسلحة الفتك والدمار وبامتلاكه للتكنولوجيا وللموارد الجبارة.

- تواطؤ بعض الانظمة العربية وعجزها عن القيام بدورها المطلوب في النضال من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية والعربية.

واتخاذ هذه الانظمة من تفوق العدو ذريعة للابتعاد عن خوض المواجهة الحاسمة مع العدو الصهيوني، بل وسعيها المتواصل للحيلولة دون تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حربه الطويلة الامد ضد العدو الصهيوني تحت ذريعة الاعداد «للحرب الشاملة» مع العدو، او بحجة تجنب التورط في حرب لم تنجز الاعداد لها.

لهذا لم يكن مستبعداً ان تبرز في اوساطنا بعض الآراء التي تضع الاستراتيجيتين في تناقض مع بعضهما البعض.

نحن من جهتنا كنا ومانزال وسنبقى من انصار استراتيجية حرب الشعب طويلة الامد لمواجهة العدو الامبريالي - الصهيوني - المتفوق علينا بموارده واسلحته وقدرته على الفتك والتدمير، وكنا ومانزال من دعاة تجنيد طاقات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية كافة في معركة المواجهة هذه لكسر تفوق العدو، والسير بثبات نحو تحقيق اهداف شعبنا وشعوب امتنا العربية.

لكننا في الوقت ذاته لانرى ان استراتيجية حرب الشعب تتناقض مع استراتيجية الحرب النظامية - الكلاسيكية، بل ربما كانت مكملة لها اذا ماتوحدت الاهداف والرؤى السياسية وتبلورت الاسس والمرتكزات الصحيحة لجبهة وطنية - قومية - فلسطينية عربية واضحة المعالم.

ولعل تجربة حرب اكتوبر ١٩٧٣ تقدم الدليل على ذلك ففي هذه الحرب استعاد الجندي العربي ثقته بنفسه واثبت المقاتل العربي قدرته المميزة على استيعاب السلاح الحديث واستخدامه بكفاءة والدخول في معارك كان بعضها من اضخم

المعارك في التاريخ العسكري الحديث ضد العدو الصهيوني.

ولولا الادارة السياسية السيئة ـ المتواطئة والعاجزة التي خضعت لها الحرب من قبل السادات لما كانت النتائج على ماهي عليه اليوم، ليس على الصعيد السياسي فحسب بل وعلى الصعيد الميداني المتعلق بمجرى الحرب ذاتها والنتائج الميدانية التي افضت اليها، كما اصبح واضحاً اليوم.

لهذا كله لايجوز ان توضع استراتيجية حرب الشعب في مواجهة استراتيجية الحرب الكلاسيكية، بل ان الضرورة تقضي بان نبحث في تكامل الاستراتيجيتين وليس في تناقضهما.

سادس هذه الدروس:

الاستراتيجية والتكتيك ـ جدل العلاقة: ـ

ومن بين ابرز الدروس التي افرزتها التجربة كذلك جدل العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك في العمل السياسي الفلسطيني.

فلا يكفي مثلاً ان نحدد اهدافنا الاستراتيجية والبعيدة ولايكفي كذلك ان نرسم مخططاً هيكلياً لجبهة الاعداء وجبهة الاصدقاء، اذ رغم الاهمية القصوى لذلك إلا ان هذا الامر وحده لايكفي.

المطلوب في المقابل رسم الخطوات التكتيكية الصائبة الموصلة للاهداف النهائية المطلوب ايضاً رصد كافة التعارضات والتناقضات داخل معسكر الخصم ليصبح ممكناً بعد ذلك توظيفها والاستفادة منها في معاركنا الجزئية والشاملة ضد هذا العدو.

المطلوب اجراء رصد دقيق لميزان القوى القائم ومعرفة مايمكن انتزاعه في كل مرحلة من مطالب واهداف، وصياغة الشعارات التكتيكية المتناسبة مع توازن القوى القائم. المطلوب كذلك اجراء دراسة دقيقة لتحديد الحلقة المركزية في كل مرحلة لتجنب الوقوع في التخبط في ركام المهمات الكثيرة والتي لاتحتل بالطبع القدر ذاته من الاهمية. والمطلوب اخيراً رسم التحالفات بدقة في ضوء كل هذه الاعتبارات فهذه المهمة تبدو اساسية و بدونها يتعذر السير بنجاح نحو اهدافنا المرحلية والنهائية.

ولسنا نبالغ في شيء إذا قلنا إن الاقرار الرسمي للبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في اواخر عام ١٩٧٩....

قد لعب دوراً هاماً في ترشيد حركة النضال الفلسطيني ورسم اهداف لها في حدود «الممكن التأريخي»... وقد عبر هذا البرنامج عن مستوى متقدم في تطور الوعي والفكر الفلسطيني.

كما ان المعركة التي نخوضها اليوم على جبهة المؤتمر الدولي تساهم في اغناء نضالنا بمزيد من الحلفاء والاصدقاء على الساحة الدولية، وتساهم في نجاحنا بكسب اوساط متزايدة من الراي العام العالمي.

هذه امثلة، وهناك عشرات غيرها، تدلل بالملموس على اهمية «اجادة التكتيك» في نضالنا السياسي وعدم الاكتفاء بطرح الشعارات العامة.

وفي النظر لمسالة جدل العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك برزت على الساحة الفلسطينية نزعتان خاطئتان:

ـ الاولى: ذات صبغة براغماتية، تعبر عن ضيق البرجوازية الوطنية باعباء الاستمرار بالكفاح. واهتزاز ثقتها بالقدرة على انتزاع حقوق شعبنا واهدافه النهائية.

لذا لاحظنا كيف تصرف اصحاب وجهة النظر هذه احياناً كثيرة بنفاذ صبره وكيف غلبوا في احيان اخرى التكتيك ـ الآني ـ الراهن على الاستراتيجي ـ النهائي بعيد المدى.

ولاحظنا كذلك ميلاً لدى هؤلاء للتراجع عن الاهداف البعيدة تحت ضغط شروط اللحظة الراهنة، وغيرها.

ان اخطر مايمكن ان يواجهنا هو ان ننسى وننجاهل في غمرة كفاحنا اليومي وممارساتنا للتكتيك السياسي اهدافنا الاستراتيجية وبالتالي ان نفقد البوصلة الضرورية لترشيد مسيرتنا وانارة الطريق امام شعبنا.

ـ الثانية: وهي نزعة ذات صبغة دوغمائية تكتفي بترديد الشعارات الكبرى والاستراتيجية و«تترفع» عن ممارسة التكتيك السياسي وتنظر لجبهة الخصم بمنظار الابيض والاسود. فلا ترى بينها اية تلاوين سياسية متدرجة.

ان خطورة هذه النزعة، تكمن في كونها تفضي الى العدمية والانعزالية والافتراق

عن الحركة السياسية الواقعية وفي كونها تودي باصحابها الى هامش الحركة السياسية فيفقدون قدرتهم على الفعل والتأثير.

وفي مقابل ذلك نرى ان الموقف العلمي - كما برهنت عليه التجربة يقوم على الاسس التالية

أ - ضرورة بلورة الاهداف الاستراتيجية للشعب والثورة والتحديد بدقة لمعسكري الاعداء والأصدقاء.

ب - بعد ذلك يأتي دور القيادة السياسية في بلورة واشتقاق المهمات المرحلية للعمل الوطني في ظل الشروط والتوازنات القائمة في هذه المرحلة أو تلك.

جـ - اجادة الربط بين التكتيك والأهداف المرحلية والاهداف الاستراتيجية لتصبح بعد ذلك امام سلسلة من الحلقات المتصلة التي تفضي احداها للأخرى. وليس أمام تكتيك منفصل عن الاستراتيجية وخارج عن جادتها.

د - ان ممارسة التكتيك السياسي تتضمن من ضمن ماتتضمن رؤية الفوارق الدقيقة بين أطراف معسكر الأعداء ولكنها لاتغيب للحظة واحدة رؤيتنا لهذه الاطراف بوصفها جزءاً من معسكر واحد.

هذه بعض ابرز ملامح العلاقة الجدلية بين التكتيك والاستراتيجية كما اثبتتها تجربتنا على مدار السنوات الاربعين الماضية.

وكما نجح العدو في تحقيق اهدافه الواحد تلو الآخر وصولاً الى ماهو عليه اليوم. فان علينا نحن في المقابل ان ننجح في انمام مسيرة العودة الى الوطن وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة. من خلال النضال المستمر والدؤوب وان لانفقد في هذه المسيرة البوصلة التي تؤشر الى حقوقنا في كامل وطننا.. الى الاهداف النهائية لشعبنا. دون انغلاق وتقوقع.. لكن دون اهدار او تفريط كذلك.

سابع هذه الدروس: القضية الطبقية وأهمية الخط السياسي الحازم في مواجهة العدو

في وقفتنا امام مسيرة أربعين عاماً من الكفاح المتواصل ضد الكيان الصهيوني الذي زرع على ارضنا لابد وان نقف امام ابرز المحطات التي رافقت هذه المسيرة.

وفي تجربتنا الخاصة نتوقف امام ابرز درسين تمخضت عنهما تجربة حركة القوميين العرب.

- الدرس الاول:

افتقاد هذه التجربة للتوازن العلمي الدقيق والمطلوب في النظر لمسالة «جدل الوطني والقومي» حيث كنا كما اشرت سابقاً نغلب القومي على الوطني الى ان وصلنا الى عام الهزيمة ١٩٦٧ فاعدنا النظر بصورة جدية وشاملة في هذه الرؤية وهو ماعبرت عنه تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

- الدرس الثاني:

افتقادنا في تلك الحقبة - حقبة القوميين العرب - للنظرة الطبقية، التي لا تضع جميع طبقات الشعب على قدم المساواة في اطار حركة التحرر الوطني العربية بل نستطيع التمييز بين دور هذه الطبقة او تلك.

اليوم بعد مرور مايزيد عن العشرين عاماً على لحظة التحول من اطار - الحركة - الى اطار الجبهة نزداد قناعة باهمية هذين الاستخلاصين.

صحيح اننا مازلنا في اطار مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بل واننا مازلنا في اطوارها الاولى. التحرر الوطني وصحيح كذلك ان هذه المرحلة تتطلب اشراك جميع طبقات الشعب في العملية الثورية بما فيها البرجوازية لكن الصحيح ايضاً انه ليس لكل طبقة الدور ذاته في هذه العملية الكفاحية.

ان ابسط استقراء لتاريخ التجربة الفلسطينية المعاصرة يشير دون لبس او غموض الى ان القيادة الطبقية للعمل الوطني الفلسطيني وفي مختلف المراحل التي مر بها قد تحملت المسؤولية - ولو بقدر جزئي - عن النتائج التي توصلنا اليها. حصل ذلك في أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وتكرر الشيء ذاته في عام ١٩٤٨ ولايستطيع احد ان ينكر ان القيادة الطبقية الراهنة للثورة تتحمل قسطاً من المسؤولية في النتائج التي توصلت اليها سلبية كانت ام ايجابية.

وقد اتضح من خلال مراجعتنا للدروس والاخطاء التي رافقت المسيرة كم كان هاماً واساسياً بروز وتبلور الخط السياسي الحازم في مواجهة العدو. سواء لجهة كبح جماح الاتجاهات والميول اليمينية ولمقاومة النهج المتهافر العدمي.

لقد واجهت الثورة والمنظمة على امتداد مايزيد على العقدين من الزمان مراحل

ومنعطفات برزت فيها الاهمية القصوى لمثل هذا الحظ الحازم - ولعل تجربة السنوات الخمس الماضية ومارافقها من تفاقم الميول التفريطية من جهة وبروز نهج المغامرة والعدمية من جهة اخرى خير دليل على حيوية الدور الذي لعبته القوى الديمقراطية الثورية على هذا الصعيد.

ابعد من ذلك فان بروز وتعاظم دور التيار الديمقراطي الثوري، هو الاساس في الحفاظ على مجمل الخط الوطني للثورة وصيانته وتعزيزه. وهو الشرط الذي لاغنى عنه لضمان الدخول الى اهدافنا النهائية.

«وماذا بعد»؟.

هاهي اربعون عاماً انقضت على اغتصاب فلسطين وزرع الكيان الصهيوني على ارضنا بالحديد والنار.. بالدم والمجازر.. اربعون عاماً انقضت ومعها سجل حافل بالنضالات والتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا وشعوب امتنا العربية.

وكما اشرنا في مطلع هذه المقالة فقد نجح العدو في تحقيق جملة من الاهداف الاستراتيجية في حين فلت حركة النضال الفلسطيني والعربي عاجزة عن تحقيق مثل هذه النجاحات.

تحدثنا عن عناصر القوة لدى هذا الكيان.. واشرنا بشكل موجز لابرز هذه العناصر. كما تحدثنا عن عناصر الضعف التي رافقت مسيرتنا النضالية وفي الحالتين كنا نستهدف دحض الآراء التبسيطية السائدة ولم يكن غائباً عن اذهاننا الجانب الآخر من الصورة: نقاط ضعف العدو وعناصر القوة التي نمتلك.

وحيث ان المجال هنا لايتسع للحديث الموسع عن هذا الجانب من الصورة، لذا سنكتفي بالاشارة الى نقطتين اساسيتين هما:

- الاولى: اذا كان الكيان الصهيوني نشأ وتطور بفعل دعم «الخارج الغربي» واسناده وبفعل توظيفه المدروس لهذا الدعم والاسناد وفق خطة استراتيجية واضحة المعالم فإنه مما لاشك فيه «ان الخارج الغربي» سيكون نقطة ضعفه ومقتله.

لقد امكن لهذا الكيان ان «يتطور» طوال هذه العقود الاربعة في ظل ظروف «مريحة نسبياً». صحيح انه خاض خلالها ست حروب مع العرب لكنها جميعاً مع استثناء محدود - حرب اكتوبر وحرب ١٩٨٢ كانت حروباً رخيصة الكلفة بالنسبة

لحجم المنجزات التي حققها.

وامكن له والحالة كهذه ان يقطع شوطاً حاسماً على طريق بناء بنيته الاقتصادية - الاجتماعية المتطورة، وان ينتقل الى مصاف «الدولة الاقليمية الكبرى».

ان نقطة الـ«عكسي» في مسيرة هذا الكيان تبدأ حين تجد «اسرائيل» نفسها في شروط وظروف غير ملائمة لمواصلة سيرها على هذا الطريق.

ولعله من نافل القول إن مثل هذه الشروط والظروف لن تتحقق بصورة تلقائية وبفعل حركة وتطور القوانين الذاتية التي تحكم هذا الكيان.. وان الامر بحاجة الى فعل من «الخارج» حركة تحرر وطني - فلسطيني ملتحمة مع حركة التحرر الوطني العربية - يساهم في احباط مشاريع اسرائيل الاستراتيجية وجعل كلفة احتلالها للارض الفلسطينية باهظة جداً. وغير ممكن دفعها من «الجيب الاسرائيلي» وذلك كخطوة على طريق جعل «الوجود الاسرائيلي» باهظ الكلفة وغير ممكن دفع كلفته من «الجيب الامبريالية».

ان نقاط القوى لدى العدو هي ذاتها النقاط التي نستطيع تحويلها الى نقاط ضعف ومقتل. فالعدو يعمل بسياسته العدوانية العنصرية على خلق حفارة قبره فهو اذ يسعى لابادة الشعب الفلسطيني ومحو شخصيته، واذ يقوم بدور الشرطي الامبريالي في المنطقة، وإذا يسعى للعب دور راس الحربة ضد معسكر السلم والتحرر والتقدم والاشتراكية في العالم فانه بذلك يستنفر طاقات الشعب الفلسطيني الذي يرفض الابادة ويتمسك بحقوقه - ويستنفر طاقات الامة العربية التي يعمل هذا الكيان على كبح تطورها كما يستنفر طاقات قوى السلم والتقدم في العالم.

انه بذلك يخلق فعلياً حفارة قبره، ويبرهن بالملموس انه يسير بعكس اتجاه التاريخ.

ان هذا بالطبع يستلزم فعلاً فلسطينياً - عربياً اممياً - مختلفاً عما هو قائم حالياً.. الامر الذي ينقلنا للحديث عن النقطة الثانية.

- النقطة الثانية.

ضرورة بلورة استراتيجية عليا للمجابهة فلسطينياً - عربياً - اممياً تكفل توظيف طاقات الشعب الفلسطيني باسره، في الداخل والأردن والشتات، وفي

مختلف الميادين والمستويات ـ السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاعلامية والثقافية ـ جنباً الى جنب مع طاقات امتنا العربية وقواها الوطنية والتحررية وفي اطار حلف استراتيجي وثيق مع قوى التحرر والتقدم والسلم والاشتراكية في العالم.

إن بلورة ملامح مثل هذه الاستراتيجية ينبغي ان ينطلق من فهم أعمق وادق للكيان الصهيوني.. كما ينبغي ان ينطلق من مراجعة علمية شاملة لمسيرتنا النضالية خلال السنوات الاربعين الماضية.

واذا كنا قد تحدثنا عن بعض ابرز.. وليس كل الدروس ـ الاخطاء التي رافقت تجربتنا الماضية، ولم نتطرق الى جوانب استراتيجية المواجهة الشاملة للعدو، فذلك لاننا نعتبر ان مثل هذه الاستراتيجية قد تضمنت ملامحها الاساسية في ادبيات الجبهة ووثائق مؤاتمراتها المتعاقبة وخصوصاً المؤتمر الوطني الرابع.

وليست هذه المقالة سوى محاولة على طريق اغناء هذه الاستراتيجية وبلورتها.. او بالاحرى دعوة لحوار عميق وشامل بين مختلف اتجاهات العمل الوطني ـ الديمقراطي ـ الفلسطيني ـ والعربي بهدف الوصول الى مثل هذه الاستراتيجية المشتركة ■■

الحكيم يتحدث الى القبس الكويتية

لم يتذكرني «الحكيم» جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عندما صافحته في مكتبه في دمشق، ذكرته ان معرفتنا تعود الى ما قبل الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، رحب بي، لكن ضيق الوقت منعه من الرجوع الى الوراء قليلا، وكان به شوق لذلك، سالني عن القبس الدولي واحوالها مشيرا الى متابعته المستمرة لها، ثم جلس على الاريكة وطلب القهوة الصباحية.

انها الثوابت - المقدسة دائما تلمع في عقل «الحكيم» وتخرج من بين شفتيه بانفعالات واضحة. دائما يضع القضية الفلسطينية بجوهرها في الميزان، والميزان الان يرجح كفة الانتفاضة، وعن القضية الفلسطينية وانتفاضة الشعب الفلسطيني وحولهما انصب معظم هذا الحوار الذي نورد فيما يلي نصه:

● لقد اتيت لتوي من بيروت حيث حرب المخيمات الفلسطينية تتداخل مع الفضاء والناس، وتبعث برائحة البارود لتزكم الانوف وبالخوف الى نفوس الالوف، وانا قادم ايضا من بيروت حيث اصداء الانتفاضة في الارض المحتلة تطرق كل باب وتفرض نفسها حدثا يوميا، وتراني بين هاتين الحالتين حائرا بالنسبة لاولوية السؤال. هل اسالك عن الانتفاضة ام اسالك عن تلك الحرب المدمرة في المخيمات؟

- المظهر الرئيسي للنضال الوطني الفلسطيني في هذه اللحظة هو الانتفاضة. وبالتالي من الطبيعي أن تكون الانتفاضة، وبالدرجة الاساسية هي محور التفكير ومحور

الفعالية والنشاط سواء بالنسبة لنا او بالنسبة الى كافة القوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي.

صحيح ان هناك، في هذه اللحظة بالذات، جانبا مؤلما جدا في المسيرة الفلسطينية، وهو جانب الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني في مخيم شاتيلا وبرج البراجنة. ولكن المظهر الرئيسي لهذه الحقبة من تاريخنا هو الانتفاضة.

هذه الانتفاضة شيء كبير، وهي تؤسس من وجهة نظرنا لمرحلة جديدة في النضال الوطني الفلسطيني، وتؤسس كذلك لمرحلة جديدة في النضال التحرري العربي.. وبالتالي جوابي على سؤالك هو فلنبدأ بالانتفاضة.

المعاناة

● هناك عامل الوقت. ويجري الحديث بشكل ملح عن هذا العامل المؤثر في الانتفاضة، ويقال انها حرب انهاك بين الفلسطينيين وبين سلطات الاحتلال. فالى اي مدى تأخذون في الحسبان هذا العامل؟

- بداية أود ان أؤكد ان التأمل الدقيق والتفكير الدقيق في الانتفاضة وفي الاسباب التي ادت اليها يدل بشكل واضح على ان جماهيرنا الفلسطينية في الوطن المحتل لم تكن لتنتفض بهذا العنف، وبهذا الشمول، وبهذه الاستمرارية لولا توفر عاملين اساسيين: العامل الاول هو حجم المعاناة التي تعيشها الجماهير، وهي ناتجة عن طبيعة الاحتلال الصهيوني لارضنا المحتلة، واقصد بذلك مصادرة الارض، الاستيطان، سرقة المياه الحاق الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة الحاقا تاما بالاقتصاد الصهيوني وما ينتج عن ذلك من معاناة حياتية لا استطيع ان اصفها، بالاضافة الى الظلم والاضطهاد السياسيين والاعتقالات والتعذيب والسجن الاداري.. كل ذلك اوصل جماهيرنا الفلسطينية في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الى وضع نفسي وكانه يرفع شعار الحرية او الموت. لقد ضاقت جماهيرنا ذرعا بهذا الاحتلال وتكونت لديهم قناعة راسخة تقول لا بد من النضال وبالامكان ان تتصور القوة المتدفقة من هذه الحالة البسيطة ←

← التي تعيشها جماهيرنا. وبالمناسبة فان هذا الكلام هو الذي يفسر سمات الانتفاضة.. هذا الشمول الذي يجعل هذه الانتفاضة ليست انتفاضة طلابية، ولا انتفاضة تنظيم محدد.. انها انتفاضة كل طبقات الشعب الفلسطيني، انتفاضة كافة القوى الوطنية الفلسطينية، حيث كل التيارات الايديولوجية تساهم في الانتفاضة، وتساهم فيها كل الاجيال من الاطفال والفتيان والشباب والشيوخ والنساء.. هل سألنا انفسنا ما الذي يفسر شمول الانتفاضة بهذا الشكل؟ هل سألنا انفسنا ما الذي يفسر استمرارية الانتفاضة... جوابي ان ما يفسر ذلك هو حجم المعاناة التي تعيشها جماهيرنا والتصميم النضالي الناتج عنها، ورفعها بالمسلكية اليومية شعار الحياة او الموت.

يضاف لهذا العامل عامل ثان هو العامل الذاتي. وبعبارة اخرى: اذا كانت ظروف الاحتلال تشكل العامل الموضوعي للانتفاضة فهناك عامل ذاتي يتمثل بالقوى المنظمة التي تشكل طليعة الانتفاضة.

ان حجم هذه القوى من حيث العدد، ونضجها الناتج عن المسيرة التاريخية للنضال الوطني الفلسطيني، يجعلنا مطمئنين الى ان الانتفاضة ستستمر، وبالتالي فنحن نخطىء حالة القلق التي تعيشها بعض الاوساط القيادية الفلسطينية، والتي تتصرف سياسيا على اساس ان الانتفاضة قد تنتهي هذا الشهر او الشهر التالي، وتقول بالتالي يجب ان نسرع في الاستثمار السياسي لهذه الانتفاضة حتى لا تضيع علينا الفرصة. وبطبيعة الحال انا لا يمكن ان اقع في خطأ نظري وسياسي يقول ان الانتفاضة ستستمر الى الابد، فالانتفاضة هي ظاهرة، وكل ظاهرة لها فترة نشوء ثم فترة تطور، ثم تصل الى اوجها.. ولكن ما يحدد استثمارنا السياسي للانتفاضة هو السؤال التالي: هل وصلت الانتفاضة الى المستوى الذي يمكنها من تحقيق الشعار السياسي الذي رفعته، شعار الحرية والاستقلال، شعار الدولة الفلسطينية المستقلة؟ او هل وصلت الى المستوى الذي يمكنها من تحقيق الاهداف الوطنية والمطلبية التي رفعتها في البيان الثاني للقيادة الوطنية الموحدة، وذلك كخطوة على طريق الوصول الى هدف الحرية والاستقلال؟

نرجو ان يتم التدقيق بما تقوله «اسرائيل» حتى هذه اللحظة. فاسرائيل تعمل على قمع الانتفاضة. ومنذ بداية الانتفاضة استطيع ان اسجل «لرابين» عدة تصاريح وآخرها يقول ان هذه الانتفاضة ستكون اخر الانتفاضات، بالاضافة الى ذلك قوله انه ليس امامنا الا قمع الانتفاضة لان استمرارها يهدد الكيان الصهيوني. وهذا هو الموقف الاسرائيلي بشكل عام، ورغم الخلافات بين الليكود وحزب العمل الاسرائيليين هناك اتفاق بينهما على قمع الانتفاضة، هذا بالنسبة الى «اسرائيل»، وهنا انا لا اقلل بل احترم واحيي الاصوات التي ترتفع داخل «اسرائيل» متحدثة عن الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة، ولكن يؤسفني القول ان هذه الاصوات تشكل المظهر الثانوي داخل الكيان الصهيوني وليس المظهر الرئيسي.

ثم ماذا تقول اميركا حتى هذه اللحظة. خطة شولتز، وحتى هذه اللحظة، تقول «لا لمنظمة التحرير، لا للدولة الفلسطينية المستقلة، والحل للموضوع الفلسطيني ياتي من خلال الخيار الاردني». وهذا الكلام يعني اننا نمر، حتى هذه اللحظة، في فترة تتطلب التركيز ثم التركيز ثم التركيز على استمرار الانتفاضة وعلى تصعيدها وليس على الاستثمار الخاطىء والمتسرع للانتفاضة والذي قد تكون نتيجته الوحيدة التاثير سلبا على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعلى الانتفاضة نفسها.

الاستثمار الخاطىء للانتفاضة مرفوض

● من يطرح مشروع «الاستثمار الخاطىء» للانتفاضة في هذه المرحلة، وباي شكل يطرح هذا الموضوع؟

ـ نحن واجهنا حتى الان ثلاث محاولات لاستثمار الانتفاضة بشكل خاطىء ومتسرع. وهذه المحاولات لا يمكن ان تؤدي الا لنتائج سلبية.

المحاولة الاولى، كانت يوم طرح موضوع حكومة المنفى، ولم يمض على الانتفاضة الشهر الاول. سالنا انفسنا في ذلك الوقت عن الهدف السياسي الذي يمكن ان تحققه حكومة المنفى. كما

نعرف جميعا فان منظمة التحرير الفلسطينية حائزة على الاعتراف الفلسطيني والعربي الشعبي والرسمي، وعلى الاعتراف الدولي باستثناء «اسرائيل» والادارة الاميركية. فاذا كانت م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في نظر كل هذه الاوساط، فلماذا نطرح حكومة المنفى، ماذا نريد من حكومة المنفى؟ الا يحق لنا ان نستنتج ان الهدف من هذا الطرح هو الالتفاف على منظمة التحرير وعلى ميثاقها وبرنامجها المرحلي وقرارات مجالسها الوطنية وبخاصة المجلس الوطني التوحيدي الذي عقد في الجزائر؟ ان طرح شعار حكومة المنفى خلق هزة في الساحة الفلسطينية، والحمدلله فقد تمكنا من محاصرة هذا الطرح وخنقناه.

المحاولة الثانية بعد ذلك كانت زيارة حنا سنيورة وفايز ابورحمة لاميركا ولقائهما مع شولتز. والذي فهمناه ان هذا اللقاء لا يمكن ان يتم الا بعد اخذ موافقة بعض القوى الفلسطينية المتنفذة. وماذا كان هدف شولتز من هذا اللقاء؟ كان الهدف هو الالتفاف على القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ومحاولة شق الصف الفلسطيني، الا يشكل ذلك استثمارا متسرعا وخاطئا للانتفاضة؟

والمحاولة الاخيرة كانت هذه الوثيقة التي اطلقها بسام ابوشريف بصفته المستشار الاعلامي لرئيس منظمة التحرير. هذه الوثيقة تشكل خطرا حقيقيا على مسيرة الانتفاضة، وانا قرأتها. اليس من المؤلم والمؤسف والمحزي ان تتحدث عن اسرائيل ورغبتها في السلام في الوقت الذي ترتفع فيه اصوات داخل اسرائيل تقول ان الكيان الصهيوني قد تحول الى كيان نازي؟ وفي الوقت الذي نطالب نحن العالم بادانة اسرائيل كقوة مناهضة للسلام؟ وليس هذا كل شيء، فالوثيقة تركز على المفاوضات المباشرة مع اسرائيل بالدرجة الاولى. صحيح انها تتطرق للمؤتمر الدولي، ولكن نقطة الثقل في الوثيقة هي التركيز على المفاوضات المباشرة، وهناك فارق كبير ما بين التركيز على المؤتمر الدولي الذي من خلاله يمكن ان تجري مفاوضات ثنائية وثلاثية وبين التركيز على المفاوضات المباشرة. ثم ان هناك نقطة اخرى بالنسبة للمذكرة.

القيادة الوطنية الموحدة

● لو سمحت لنا «حكيم» سنعود الى موضوع الوثيقة لاحقا، نرجو ان نعود للانتفاضة لنسالكم: الى اي حدود تنفصل وتتصل القيادة الوطنية الموحدة بالوضع السياسي الفلسطيني خارج الارض المحتلة؟

ـ القيادة الوطنية الموحدة في الارض المحتلة هي ذراع منظمة التحرير واية محاولة للفصل ما بين القيادة الوطنية الموحدة وما بين منظمة التحرير تشكل خطا كبيرا وستكون نتيجتها الفشل. وهذا لا يمنعني من الاشارة الى ان هذه الذراع الضاربة لمنظمة التحرير في الداخل تعبر عن ميثاق منظمة التحرير وتعبر عن تمسكها بالبرنامج المرحلي، وتعبر عن قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية اكثر بكثير مما يفعل بعض الانتهازيين والمستسلمين في اطار منظمة التحرير.

● هذا يشير الى قلق على القيادة الوطنية الموحدة من حيث ما يمكن ان تعكسه عليها هذه التيارات التي اسميتها انتهازية ومستسلمة.

ـ هذه التيارات التي اشرت اليها هي التي تعيش حالة قلق وخوف من ان تتجاوزها القيادة الوطنية الموحدة التي تعبر بامانة وصدق عن كل كلمة في برنامجنا المرحلي وعن قرارات

● هل تعتقد ان الشرخ الفلسطيني على صعيد الفصائل الفلسطينية خارج الارض المحتلة، والمتنوع الاشكال والانواع، سيستمر معزول التاثير عن القيادة الوطنية الموحدة؟

ـ اذا كنت تقصد الاختلافات في وجهات النظر ضمن اطار المنظمات التي تعمل في اطار منظمة التحرير فجوابي هو ان هذا لن يؤدي الى شرخ. فمثلا بالنسبة للجبهة الشعبية فانها تمثل وجهة نظر معينة بالنسبة للانتفاضة وافاقها وكيف يجب ان تخاض معاركها التكتيكية واليومية. ولكن في الوقت الذي تجدنا فيه مصممين على حماية الانتفاضة سياسيا من

اي خرق سياسي او استثمار سياسي متسرع وخاطىء، تجدنا في الوقت نفسه حريصين على ان نكسب معاركنا ضمن الاطر الشرعية لمنظمة التحرير ونحن واثقون من ذلك. وعلى سبيل المثال، هل عدت تسمع في الاسابيع الاخيرة عن حكومة المنفى؟ اعتقد ان جوابك لا.

● صحيح.

ـ ربحنا المعركة السياسية المتعلقة بحكومة المنفى دون ان نعرض الساحة الفلسطينية الى اي انشقاق، وقس على هذا النموذج والانتفاضة في الارض المحتلة هي سند كبير الان للخط الوطني، واؤكد على الخط الوطني التقدمي الفلسطيني.

أما اذا كنت تقصد موضوع المنظمات التي ما زالت خارج اطار م. ت. ف، فجوابي ان هذا مؤسف بطبيعة الحال، وكنا نتمنى أن يعالج بسرعة، ولكن من يعرف تفاصيل الوضع القائم الآن في الساحة الفلسطينية في الداخل، يعرف ان القوى العاملة ضمن اطار م. ت. ف هي أساس الانتفاضة وقيادتها، وبالتالي لا خوف من أن تنعكس الخلافات القائمة في الخارج سلبيا على الانتفاضة.

نحن ندرك ان مراهنة العدو تقوم على استثمار الخلافات الفلسطينية، العدو فشل في سياسة القمع والاعتقالات وكل الوسائل الاخرى، من هنا نجد نغمة جديدة في المخطط الاسرائيلي تركز على أية خلافات في الساحة الفلسطينية بهدف استثمارها سلبا لاضعاف الانتفاضة في الداخل، هذه مجرد أمنيات للعدو، وما أعرفه وحسب معلوماتي، يؤكد أن القيادة الموحدة للانتفاضة، رغم الثغرات التي من الطبيعي أن تتواجد، تشكل قيادة متماسكة تشعر بمسؤوليتها التاريخية، وتدرك كافة المخططات الموضوعية والمرسومة لضرب الانتفاضة سواء سياسيا أو قمعيا.

الحرية والاستقلال أو الموت

● هل الانتفاضة في وارد طرح انجاز بعض القضايا السياسية بشكل مرحلي، أم أن كل شيء مرهون

بالنتائج النهائية ؟

ـ الانتفاضة وقيادتها حددت الشعار السياسي الناظم لكافة التكتيكات ، وهو شعار الحرية والاستقلال ، ولكنها لم تكتف بذلك ، فاضافت الى هذا الشعار الناظم للنضال مجموعة شعارات مطلبية ديمقراطية ، ولكنها أكدت ان هذه الشعارات المطلبية والتكتيكية يجب أن نحققها وأعيننا مشدودة الى شعار الحرية والاستقلال وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة .

وهذه الشعارات حددت في أحد بيانات القيادة الوطنية الموحدة باربعة عشر مطلبا ومنها : ايقاف مصادرة الارض ، وقف الاستيطان ، أبعاد الجيش عن المناطق السكنية ، الغاء الضرائب أو الغاء نوع معين من الضرائب ، الغاء سياسة القبضة الحديدية . ان قيادة الانتفاضة حريصة على أن تتحقق هذه المطالب في اطار التوجه نحو تحقيق الحرية والاستقلال والدولة الفلسطينية . وفي أحد بيانات القيادة الموحدة تم تحديد موضوع للنضال من أجل جلاء الاحتلال الاسرائيلي عن المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ومجيء هيئة الامم المتحدة لتحل محل قوات الاحتلال حتى يجري في ظل ذلك انتخابات بلدية ، وحتى يعقد المؤتمر الدولي .

الحاضنة العربية

● الانتفاضة في مسيرتها السياسية والميدانية الراهنة هل ترى أنها قادرة على نيل وتحقيق شعارها السياسي الكبير أم أن الامر يستلزم تطويرا كميا ونوعيا ؟

هذا الامر يستلزم العمل على ثلاث جبهات

اولا : استمرار الانتفاضة وتصعيدها

ثانيا : ايجاد الحاضنة الوطنية العربية

ثالثا : الحلقة الاممية وضرورة استثمارها للانتفاضة لتضع هيئة الامم أمام واجباتها ازاء الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة ، وحتى نستطيع أن نخلق القوة الدولية التي تضع حدا لعناد اسرائيل وعنجهيتها .

● هذا من باب الطموح ..

ـ انا لا أوافق على ذلك . في ما يتعلق بالانتفاضة وتطويرها وتصعيدها ...

● انه طموح بالنسبة الى ما ذكرت عن الحاضن العربي والضاغط الدولي ..

ـ سآتي على ذكر كل شيء ، هل تطوير وتصعيد الانتفاضة طرح خيالي ومثالي أم أن هذا هو الشيء القادم ؟ ان الجواب هو ان ذلك هو ما يلمسه الجميع على الارض ، الان الانتفاضة مستمرة ومتصاعدة . الان هناك ازدواجية سلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة . هناك سلطة الاحتلال ، وصحيح أننا لم نقض عليها تماما ، ولكنك تلمس بدء تبلور سلطة الشعب . ولم يزل أمامنا فرص ومخططات لتصعيد الانتفاضة ، ولا تنسى ان الكيان الصهيوني يضع يده على قلبه خوفا من استمرار الانتفاضة وانتقالها الى فلسطينيي عام ١٩٤٨ ، أو انتقالها الى القوى الديمقراطية اليهودية التي أصبحت تعيش حالة توتر من جراء تحول اسرائيل الى الفاشية .

وعلى الصعيد العربي فانا أوافقك أن نقطة الضعف هي في هذا المجال ، ولكن ما زالت الانتفاضة في بداياتها . ألم تترك الانتفاضة وهي في بدايتها تاثيرهـا على العـلاقات الفلسطينية ـ السورية ؟

● الى حد ما .

ـ نعم ، ولكن الانتفاضة مستمرة .

استعادة التحالف ما بين م.ت.ف وسوريا ، يضاف الى ذلك جهود القيادة الليبية والجزائرية وكافة القوى الوطنية التقدمية العربية ، سيوفر كل ذلك ، مع الوقت ، مستوى معين من التضامن العربي مع الانتفاضة يؤمن لها ما

اسميناه الحاضن العربي . وفي حالة استمرار الانتفاضة وبداية تاثيرها على الواقع العربي نسيت ان اذكر ان الانتفاضة تركت أثارها على الواقع العربي الرسمي (مشيرا بذلك الى مؤتمر الجزائر الاخير وطبيعة القرارات التي اتخذت) . اذن في حالة تصعيد الانتفاضة واستمرارها وتأثيرها على الوضع العربي الرسمي والشعبي هل ستبقى الولايات المتحدة الاميركية على نفس الموقف ؟ ثم ألا تشعر بان قدرة السوفيت أصدقائنا الاستراتيجيين على الفعل في الاطار الدولي قدرة ستقوى وستزداد ؟

الموقف الاميركي

● هل تراهنون على تغير في الموقف الاميركي ؟

ـ الموقف الاميركي سيفرض عليه فرضا التعاطي مع الوقائع الجديدة . صحيح أنه حتى اللحظة لم يحصل تغيير على هذا الصعيد ، لكن هل سيستمر هذا الوضع الى الابد ؟ جوابي لا ، حتى اسرائيل نفسها ، والتي قالت في بداية الانتفاضة انها لا يمكن ان تفكر في أي حل سياسي أو حديث سياسي الا بعد الانتهاء من قمع الانتفاضة ، حتى هذه «الاسرائيل» اضطرت مؤخرا الى أن يجتمع وزير دفاعها ببعض الشخصيات الفلسطينية ، وطبعا فان هذه الشخصيات هي من النوع المهترىء ، ولكن استمرار الانتفاضة سيفرض على رابين ان يجتمع بنوعية أخرى من الشخصيات الفلسطينية . ولكن الانتفاضة ستستمر الى ان تجد اسرائيل نفسها مضطرة للاجتماع بالشخصيات الوطنية الفلسطينية ومضطرة للاعتراف بـ م.ت.ف وللاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

فما بالك باميركا اذا شعرت ان الانظمة العربية تغير موقفها ؟ ما بالك بالموقف الاميركي اذا استمرت الانتفاضة ، وتولد رأي عام عربي يضغط على كل الانظمة لتتخذ حدا أدنى من الاجراءات ضد الادارة الاميركية ؟

كل شيء قابل للتغيير ، كل شيء قابل للتحول . والمهم هو

ارادتنا ونضالنا واستثمار طاقات جماهيرنا ، واستيعاب دروس الانتفاضة .

الانتفاضة أتت لتهزم نهائيا بعض المفاهيم في الساحة الفلسطينية ـ العربية ، ولتثبت بشكل واضح بعض المفاهيم . فجماهيرنا في الداخل كنست بعض المفاهيم ، وما زالت الانتفاضة في بدايتها .

أرجو ان تتذكر أن كل منهج الجبهة الشعبية يقوم على أساس أن الانتفاضة في بدايتها .

العصيان المدني

● بدأت الانتفاضة بالتظاهرات ، ثم بالحجارة ، ثم المولوتوف ، ثم الحرائق ... ثم ماذا ؟

ـ العصيان الوطني . ففي بيانات القيادة الوطنية اشارة وتاكيد على ضرورة السير في طريق العصيان المدني ، الآن ، ماذا يعني العصيان المدني ؟ وهل نسير في هذا الطريق ؟ وهل سيشكل هذا قفزة نوعية في طريق الانتفاضة ؟ وهل هناك اجماع فلسطيني حول السير في طريق العصيان الوطني ؟

في ما يتعلق بالمعنى ، فالعصيان الوطني هو انه رغم وجود قوات الاحتلال ، ورغم وجود السلطة المحلية التي أوجدها الاحتلال ، والتي بامكان الاحتلال الاستمرار في ايجادها ، بالرغم من كل ذلك فان جماهير الانتفاضة تنشىء سلطتها الوطنية الخاصة التي تصبح هي الحقيقة وتلتف حولها الجماهير وتلبي مخططاتها ، وهي السلطة التي تعمل على تحقيق أهداف الجماهير عن طريق التفاعل الديمقراطي معها .

وبطبيعة الحال ، ولكي لا يكون لدينا بعض الاوهام التي قد تحبط جماهيرنا ، لا يجوز ان نتصور ان العصيان المدني سيعني الانتصار الكامل والنهائي على سلطة الاحتلال ، وانما يعني ان سلطة الشعب تصبح هي المظهر الرئيسي في فلسطين المحتلة .

كلنا يعرف الصعوبة التي تعترض الجلاء الكامل

للاحتلال ، وطالما ان الاحتلال موجود فانه سيكون قادرا على ايجاد حد أدنى من العملاء ، وحد أدنى من الناس الذين يتعاونون معه . ولكن ، وفي المقابل ، فانه مشروع لنا أن نطمح ، وبامكاننا ذلك ، للوصول الى مرحلة تصبح فيها سلطة الشعب هي المظهر الرئيسي .

اغلاق الجسور والابعاد الجماعي

● بماذا سترد اسرائيل ، وهل تعتقد أن سلطات الاحتلال قد استنفدت وسائل قمع الانتفاضة ؟

ـ لا أستطيع ان أقول ذلك . لكن يهمني التاكيد على أن جماهيرنا الفلسطينية والعربية ما زالت في بداية تعبئة طاقاتها . يجب أن نعترف ان العدو يمتلك الاسلحة ، وليس سرا ان أطرح ما يجول في ذهن العدو من استعمال لاسلحة جديدة لقمع الانتفاضة ، وهذا ليس سرا لان بعض المسؤولين الاسرائيليين يتحدثون عن مثل هذه الاسلحة ، فهم

[illegible] اية صلة ما بين الضفة وغزة وما بين العالم كله ، وسلاحهم الرئيسي هو اغلاق الجسور ، والمتطرفون جدا يهددون باللجوء الى سياسة الابعاد الجماعي .

● بواسطة المجازر ؟

ـ نعم . نحن ندرك ذلك جيدا ، ولكننا بالمقابل ندرك ان الثورة علم يحتاج الى تكتيك علمي ثوري مدرك لخطورة المؤامرة والمراهقة ، ومدرك لضرورة أخذ الظروف الموضوعية بعين الاعتبار سواء على الصعيد العربي أو الدولي أو المحلي . وعلى الرغم من كل ذلك أعبر عن ايماني الحقيقي بقدرات جماهيرنا على تحقيق شعاراتها في الداخل .

حرب المخيمات ظاهرة محصورة

● ننتقل الى الوضع على الساحة اللبنانية وسمتها الابرز هي حرب المخيمات، هناك من يقول ان هذه الحرب هي في طريقها الى الحرب الاهلية الفلسطينية .

ـ اولا الثورة الفلسطينية ليست محصورة في الساحة اللبنانية على الرغم من ان هذه الساحة تشكل ركيزة اساسية للثورة الفلسطينية، ولكنها ركيزة من ركائز الثورة، فالركيزة الاساسية هي فلسطين المحتلة.. وبالتالي عندما يكون السؤال ان ما يحصل الان في لبنان هو بداية لحرب اهلية فلسطينية فاسمح لي في هذه الحالة ان لا اوافقك الرأي، لانك لا تجد مثل هذه الحرب ما بين التجمعات الفلسطينية في الارض المحتلة او في الاردن، هذه الظاهرة محصورة، وستبقى محصورة، في الساحة اللبنانية.

تصفية البندقية الفلسطينية

● لو سمحت لي ان احدد السؤال اكثر، هل هناك خشية من ان يتحول القتال الدائر في المخيمات الى حرب اهلية، بمعنى ان يجر بقية الفصائل الفلسطينية الى هذا القتال، او ينعكس مباشرة على القاعدة الشعبية ؟

ـ طبعا السؤال مفهوم للسبب التالي: كلنا نعرف ان هناك مخططا معاديا يتناول كل الوجود الفلسطيني في لبنان، وبخاصة يتناول البندقية الفلسطينية في لبنان. ومراحل هذا المخطط معروفة.. الاجتياح، مجزرة صبرا وشاتيلا، حرب المخيمات الاولى والثانية، وحرب المخيمات الان، وبالتالي فان القوى التي تريد الانتهاء من الوجود الفلسطيني في لبنان، او التي تريد ان تخفف من هذا الوجود، وتنتهي، بالتالي، من البندقية الفلسطينية في لبنان ستبقى تعمل وتعمل بشكل منتظم، ومن الطبيعي ان تجد هذه القوى، في الاقتتال الفلسطيني الدائر الان، فرصتها النادرة للوصول الى اهدافها، ثم ان مثل هذا الحظر الذي تشير اليه لا يجوز ان نستخف به او نتغاضى عنه، ولكن هناك قوى تدرك خطورة المخطط وتعمل على احباطه، وبالتالي فان الساحة اللبنانية ستعيش حالة صراع حول هذه النقطة بالذات، ونحن من ناحيتنا لن ننجر باي شكل من الاشكال الى الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني، لا نكتفي بادانة هذا القتال بل نصفه بانه جريمة، وجريمة في ضوء الانتفاضة بشكل خاص، وهناك قوى فلسطينية عديدة

تقف مثل هذا الموقف، ونحن الان نعمل على ان يدرك الطرفان المتقاتلان هذه الحقيقة، حقيقة ان قتالهم سينتج عنه تنفيذ المخططات المعادية للبندقية الفلسطينية، ونعمل على الاستعانة بكافة القوى العربية والدولية التي تدرك خطورة ما يجري في المخيمات بالنسبة الى البندقية الفلسطينية والوجود الفلسطيني والانتفاضة. واملنا ان ننجح في ذلك، ونعمل على ان تصبح جماهيرنا في لبنان قوة ضاغطة لوقف الاقتتال، ولايجاد رأي عام فلسطيني ينظر الى الاقتتال على انه جريمة كبيرة.

سلاح التشهير

● يبدو ان كل الضغوط لم تنجح، ما هي الوسائل العملية لوقف الاقتتال ؟

ـ اولا القول ان كل الجهود التي بذلت حتى الان لم تجد نفعا لا يعني عدم الاستمرار، نركز الان على التحرك الجماهيري الذي يشعر المتقاتلين بحجم الخطر الذي يرتكبونه بحق الانتفاضة وبحق الثوري الفلسطينية، وبشكل خاص الطرف الرئيسي الذي يتحمل مسؤولية القصف والتهجير واقصد بذلك «فتح ـ القيادة الموقتة» وكعمل محدد فاننا نجهد لوقف القتال، وأمل ان نكون قادرين قريبا على استعمال سلاح التشهير بحق الطرف الذي يخرق اخر اتفاق لوقف النار. وبعدما نستفيد من وقف القتال نجيء بقوى امنية فلسطينية من المنظمات السبع التي لم تشترك في القتال لتشكل حاجزا يمنع العودة الى الاقتتال.

الخط الاحمـــر

● احد المسؤولين الفلسطينيين في بيروت قال لي ان الاقتتال الدائر لم يصل الى الخط الاحمر، وانه في حال وصول الاوضاع الى هذه المرحلة فسوف يكون على الفصائل السبع التدخل عمليا لوقف القتال، ما رأيك ؟

ـ نحن لا نريد ان نفكر بالوصول الى الخط الاحمر، بل نريد

ان نمنع الوصول الى هذا الخط الاحمر.

ومعلوماتي انه في لقاء شولتز ـ امين الجميل الاخير في قبرص تم بحث ثلاثة موضوعات واولها الوجود الفلسطيني في لبنان، وارجو ان تبلغ الفلسطيني المسؤول، الذي تحدثت عنه، حتى لا يعمل للوصول الى الخط الاحمر ويبذل جهوده لوقف الاقتتال.

المخيمات مفتاح الحل

● هناك من يقول ان حرب المخيمات الدائرة هي احد مفاتيح الحل في لبنان، ما رأيك ؟

ـ نعم هذا صحيح، وسواء كان الاقتتال هذا قد حصل بهذا الهدف او لا، انما من الطبيعي ان يستغل لتطبيق الخطط العديدة التي كانت موضوعة على اساس نزع السلاح الفلسطيني كمقدمة حل للموضوع اللبناني.

العلاقات السورية ـ الفلسطينية

● ما هو مصير الحوار السوري ـ الفلسطيني الذي كان قائما لاعادة تطبيع العلاقات بين الطرفين، هل توقف الحوار ؟ لم يتوقف ؟ ما هي التطورات الجديدة ؟

ـ الحوار لم يتوقف، وقد حصل لقاء في مؤتمر القمة الاخير ما بين القيادة السورية والقيادة الفلسطينية، وفي هذا اللقاء اتفق على متابعة الحوار، كما اتفق على انه من خلال الاتصالات الثنائية يجري تحديد موعد في اقرب وقت ممكن يناسب الطرفين لذهاب وفد من م.ت.ف. الى دمشق لمتابعة الحوار.

اريد ان اؤكد على ان بداية حل هذه العقدة، عقدة العلاقات السورية ـ الفلسطينية، كان من نتيجة الانتفاضة، وهو يمثل انجازا كبيرا للانتفاضة نفسها، ومن كان مطلعا على حجم التعقيدات التي تقف في وجه تطبيع، وتعزيز العلاقات السورية ـ الفلسطينية يعرف جيدا انه لم يكن من الممكن بدء تطبيع العلاقات لولا الانتفاضة وتاثيراتها في الساحة العربية، صحيح ان استشهاد ابو جهاد ووجود عائلته في

دمشق، وصحيح ان من العوامل التي لعبت دورها في استقبال جثمان الشهيد في دمشق هي المروءة العربية والشهامة العربية، فانه من الصحيح كذلك ان كلا الطرفين السوري والفلسطيني وجدا في استشهاد ابو جهاد فرصة لتطبيع العلاقات ما بين م.ت.ف وسوريا.

نحن الان نعرف ان تطبيع ثم تعزيز العلاقات يشكل مصلحة سورية وفلسطينية، واي تفكير مسؤول ودقيق وعلمي من قبل القيادة الفلسطينية يدفعها الى الاستنتاج الى ان تعزيز علاقتها مع سوريا يشكل حاجة لها وللانتفاضة لتحقيق الهدف السياسي للانتفاضة. وبالنسبة للقيادة السورية فان اي تفكير جاد بالصمود في وجه المخططات الاسرائيلية والامبريالية التي تحاك ضدها يجب ان يقودها للتفكير بان تحالفها مع م.ت.ف يشكل حاجة ضرورية لسوريا نفسها، من هنا، ورغم العقبات التي تعترض تعزيز العلاقة، ونحن على علم بهذه العقبات ولا نقلل منها، نعتقد ان الامور ستسير في اتجاه تعزيز العلاقات.

لقد ذكرنا موضوع الماضي العربي للانتفاضة، وهنا فان اي تفكير جاد في تغيير الوضع العربي الرسمي يبدأ بتعزيز العلاقة بين سوريا وم.ت.ف. وهذا ما دفعنا، بعد انجاز المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، الى اعتبار ان تعزيز العلاقة بين سوريا وم.ت.ف يشكل بالنسبة لنا والان الحلقة المركزية على الصعيد العربي، وربما كان البعض، آنذاك، يسخر من هذا الطرح لمعرفته بالعقيدات الكبيرة الموجودة، ولكن المصلحة المشتركة للطرفين تقضي وستدفع باتجاه تعزيز العلاقات.

زيارة عرفات لدمشق

● هل هناك لجان مشتركة لبلورة ما اتفق عليه في الجزائر ؟

– الشيء الذي اتفق عليه في لقاء الجزائر هو ان يزور الاخ ياسر عرفات، على رأس وفد من م.ت.ف دمشق.

● هل هذا محدد بتوقيت ؟

– التعبير الذي استعمل هو في «اقرب وقت يناسب الطرفين».

● هل هناك حو سياسي يجب ان يرافق هذه الزيارة ؟

– في مؤتمر القمة ساهم المناخ السياسي العام في تعزيز العلاقات، فقد كان هناك اتفاق مشترك حول خطورة المشاريع الاميركية المطروحة، وضرورة الوقوف في وجهها، واتفاق على دعم الانتفاضة وحمايتها، نقاط الاتفاق هذه تبشر بامكانية تعزيز العلاقات، ما زال هناك عقبة العلاقة مع مصر، وعقبة الموقف من الاتصالات بما يسمى بالقوى الديمقراطية في «اسرائيل» وعقبة الوحدة الوطنية الفلسطينية اي مسالة الفصائل التي لم تنضم الـ م.ت.ف وطبعا هناك موضوع لبنان.

اريد ان اقول ان توقعاتنا كجبهة شعبية هو ان تسير الامور باتجاه تعزيز العلاقات.

وثيقة ابو شريف

● نعود، اذا سمحت الان، الى ما ذكرته عن وثيقة بسام ابو شريف، لقد قلت ان الخوف من هذه الوثيقة هو تركيزنا على الحوار المباشر مع اسرائيل وليس على المؤتمر الدولي، هل يمكن ان نقرأ في هذا الكلام ان هناك امكانية لمناقشة او تعديل هذه الوثيقة ؟

– اولا ليس هذا هو ماخذي الوحيد على الوثيقة، فهناك مجموعة مآخذ اساسية، نبدأ اولا بالماخذ التنظيمي، فهذه الوثيقة لا يستطيع احد ان يقتنع انها تمت بمعزل عن ياسر عرفات، وهنا نسال لماذا يتصرف رئيس م.ت.ف بهذا الشكل ؟ لماذا لم يطرح الفكرة على اللجنة التنفيذية ؟ لماذا لم يطرحها على القيادة الفلسطينية ؟ والماخذ الثاني هو ان الوثيقة تشير الى ان هذا الحل هو الحل النهائي لازمة الشرق الاوسط من قال ان ميثاق م.ت.ف اي البرنامج المرحلي او قرارات المجالس الوطنية تقول او تقبل بتكريس الاعتراف بوجود الكيان الصهيوني، انا عضو في المجلس الوطني واعرف الميثاق

والبرنامج المرحلي وقرارات المجلس الوطني الاخير بشكل جيد، وانا لا اذكر في يوم من الايام ان المجلس الوطني الفلسطيني قد اتخذ قرارا بالاعتراف النهائي والتكريس النهائي بوجود اسرائيل.

هدفنا في المؤتمر الدولي ان نستخرج دولة وطنية فلسطينية ذات سيادة، ودولة ذات سيادة من حقها، ان تعترف اولا تعترف باية دولة اخرى، وفي الاساس فان برنامج الدولة الفلسطينية سمي بالبرنامج المرحلي لـ م.ت.ف فكيف يسمح اي انسان لنفسه ان يكتب مذكرة او مقالا يشير فيه الى التكريس النهائي للوجود الصهيوني على الارض الفلسطينية، ثم وفي حالة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة فماذا عن حق العودة، البرنامج المرحلي يقول بحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فهل تخلينا عن هذا البرنامج ؟ الكل يجب ان يعرف ان دولة فلسطينية على الضفة والقطاع تحل مشكلة ثلث جماهيرنا الفلسطينية، انا من مدينة اللد ولا يمكن ان يتوقف قتالي وصراعي الا في حال عودتي الى مدينة اللد... طيب، ريغن يقاتل من اجل حق اليهود السوفيت في الهجرة الى اسرائيل، اليس من حقي انا ان اقاتل للعودة الى وطني، وما ينطبق علي ينطبق على ٦٠٪ من الجماهير الفلسطينية في سوريا ولبنان والاردن. هل من السليم اتباع تكتيكات من شانها تاجيج الخلافات الفلسطينية الفلسطينية ؟ هل يريدونني ان اخرض ٦٠٪ من الشعب الفلسطيني على ان هذا الموضوع لا يحل المشكلة وبالتالي لنقول لهم تعالوا لنخوض معركة ضد اصحاب هذا الخطر ؟

من هنا آمل ان تتضح لدى الذين دفعوا بهذه المذكرة الى ادراك خطورة الانفراد، ادراك خطورة خرق القرارات السياسية التي نتوصل اليها .

واخيرا نسأل انفسنا السؤال التالي: هل ستؤدي هذه «الشطارة التكتيكية» الى نتيجة ؟ وهل هذا هو الوقت لتقديم المزيد من التنازلات ؟ نحن الان في مرحلة لم يبدأ المؤتمر الدولي فيها بعد، ويريدوننا ان نشلح الجاكيت قبل المؤتمر الدولي، ولم يكتفوا بالجاكيت فهم يريدون البنطلون، ولم

يكتفوا بالبنطلون يريدون الثياب الداخلية، وفي المؤتمر الدولي يريدوننا عراة !!

انتهى

عن القبس الكويتية
العدد ١٠٥٦ تاريخ ٨٨/٧/٨